

محضر الجلسة رقم 160

التاريخ: الثلاثاء 13 رمضان 1439هـ (29 مايو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيدة نائلة مية التازي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي، رئيسة الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمون،

في البداية، نخطط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الشباب والرياضة، حول ملاعب القرب، إلى جلسة لاحقة.

وبمراسلة ثانية، من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع التربية الوطنية، حول أسباب الترتيب المتدني للجامعة المغربية إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 29 ماي 2018 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 37 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 5؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول الموجه لقطاع الداخلية، وموضوعه تدبير المنازعات القضائية للجاعات الترابية..

تفضل السيد المستشار، واش نقطة نظام في نطاق تسيير الجلسة؟

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيدة الرئيسة.

احنا كنا تقدمنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل برسالة إلى المجلس لاستعمال الوسائل التكنولوجية المتوفرة لعرض بعض المؤشرات عندها ارتباط بالسؤال ديالنا، ولكن نتوصل في آخر لحظة من السيد الأمين العام على أنه هذا الأمر غير ممكن، قال لنا بأنه تقنيا لا يمكن.

احنا متأكدين بأنه تقنيا يمكن وأنه سبق وتعرضوا العديد من الوثائق عبر الوسائل الإلكترونية، واحنا نستغرب كيف يتم حرماننا من استعمال وسيلة جديدة احنا في القرن 21، استعمال التكنولوجيا والوسائل الحديثة في تطوير عمل المجلس هذا أمر محمود ونستغرب كيف يتم رفض هذا الطلب ديالنا.

بغينا نعرفو علاش ترفض لنا هذا الطلب ديالنا باستعمال الوسائل التكنولوجية؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هذه المراسلة ما دازت على مكتب مجلس المستشارين وما توصلتس بهذه المراسلة اللي تتكلم عليها بكل احترام، وانتوما تتعرفو بأن هذه المراسلة كانت غادي دوز على المكتب وحتى كذلك في ندوة الرؤساء، اللي كنتوا حاضرين فيها وبلا شك اقترحتموا هذه النقطة داخل اجتماع ندوة الرؤساء

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

ما حضرناش ندوة الرؤساء وما تداولناش في ندوة الرؤساء في هذا الموضوع ولا يستحق رأي ندوة الرؤساء، هذه رسالة لرئيس المجلس وهي أمر بسيط جدا لا يستدعي أننا نمر على المكتب، ثم بعد ذلك ندوة الرؤساء لاستعمال وسيلة تكنولوجية حديثة واحنا في القرن 21.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن في المستقبل إن شاء الله ندرسو هذا الطلب في الوقت المناسب لأن هذه المراسلة ما وصلتس في الوقت، ما دازتس في المكتب وفي ندوة الرؤساء وشكرا.

إذن السؤال الأول موجه لقطاع الداخلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

تعرف المنازعات والقضايا المرفوعة ضد الجماعات الترابية أمام المحاكم تزايداً، ونسبة كبيرة من هذه القضايا فيها اعتداء مادي، بمعنى لم تحترم فيها المسطرة ديال نزع الملكية، وهذا يرتب على الجماعات مبالغ مالية كبيرة، والكثير من الأحيان الجماعات هي غير قادرة على تنفيذ هاذ المبالغ لأنها غير مدرجة في ميزانيتها، وحتى إلى بغات تدرجها هي غير قادرة على إدراجها.

نسألكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي تقومون بها لمواكبة الجماعات، أولاً باش تعالجوا معها هاذ الإشكال التاريخي، وكذلك أنه تحفظوا الجماعات ما توقعش في الإفلاس، كما هو شأن مجموعة من الجماعات اللي ممكن توصل للإفلاس إلى ما تعالج هاذ المشكل؟

شكرا لكم السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا.

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

تشكل المنازعات القضائية للجماعات الترابية عبئاً كبيراً على ماليتها بالنظر إلى الأحكام العامة في مواجهة هذه الأخيرة، وما تؤدي إليه من عرقلة لعمل الجماعات واستنزاف لميزانيتها ومن تأثير على المشاريع التنموية بترابها.

ومن خلال تتبع مصالح هاذ الوزارة لهذه المنازعات، تضع من أهم أسباب تزايد الأحكام الصادرة في غير صالح الجماعات الترابية هي عدم احترام هذه الأخيرة لمجموعة من المساطر القانونية في إطار ممارسة اختصاصاتها، ومن ذلك مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، مما يؤدي إلى ترتيب مسؤولية الجماعات الترابية عن الأضرار التي تلحق بالمواطنين والمواطنات جراء ذلك.

وفي هذا الصدد، وكما تعلمون فإن الجماعات الترابية باعتبارها ذات شخصية معنوية واستقلال إداري ومالي، فهي مؤهلة قانوناً للدفاع عن مصالحها أمام القضاء، وهو ما كرسته القوانين التنظيمية للجماعات الترابية من خلال التأكيد على مهام رؤساء مجالس الجماعات في الدفاع عن هذه الأخيرة، باعتباره ممثلين قانونيين لها، ومنحتهم في ذلك مجال تصرف واسع من حيث مباشرة الدفاع ورفع الدعاوى القضائية أو استئناف الأحكام أو القيام بأي إجراء تحفظي أو موقف لسقوط الحق أو أي إجراء قضائي آخر دون

الرجوع إلى المجلس.

ومن جهة فإن سلطة المراقبة في إطار المهام المواكبة التي أصبحت تقوم بها في ظل القوانين التنظيمية الجديدة، تضطلع بدور الوساطة من خلال مساطر الوصل التي تقتضي من رافعي الدعاوى القضائية إخبار عامل العمالة أو الإقليم أو والي الجهة حسب الحالة عند رغبته برفع دعوة قضائية ضد إحدى الجماعات الترابية، وهو ما يمكن سلطة المراقبة من إشعار الجماعات الترابية المعنية بالدعاوى المراد رفعها ضدها، وكذا العمل معها على بحث الحلول البديلة لها قبل سلوك المساطر القضائية من طرف المشتكي.

ومن جهة أخرى، ولدعم مجهودات الدفاع لدى الجماعات الترابية، فقد سبق إحداث المساعد القضائي للجماعات المحلية ليحل محله الوكيل القضائي للجماعات الترابية بموجب القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، والذي يعين بقرار من وزير الداخلية، وقد تم إعداد القرار المتعلق بتعيينه، وأحيل على الأمانة العامة للحكومة قصد نشره بالجريدة الرسمية، ويتولى هذا الأخير توفير المساعدة القانونية والقضائية للجماعات الترابية ومؤازرتها والدفاع عنها مباشرة ومواكبتها خلال جميع مراحل الدعوة المرفوعة ضدها وتستهدف مطالبها بأداء دين أو تعويض، خاصة تلك التي تتضمن مطالب مالية محمة والتي تكون لها آثار سلبية على ميزانيات الجماعات الترابية، وتحويل القوانين التنظيمية للوكيل القضائي للجماعات الترابية، أيضاً إمكانية الدفاع عن الجماعات الترابية في جميع الدعاوى الأخرى، وذلك بناء على تكليف منها.

وفي هذا الإطار، تعمل مصالح هذه الوزارة بتنسيق مع وزارة العدل والحريات على تتبع الملف تنفيذ الأحكام القضائية النهائية من خلال عقد اجتماعات دورية مع مصالح وزارة العدل والحريات قصد حصر هذه الأحكام واستعراض الإجراءات المتخذة لتنفيذها مع حث الجماعات على تنفيذ الأحكام القضائية النهائية احتراماً لقدسية القضاء ولقوة الشيء المقضي به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

صحيح أن مجموعة من المدن عرفت برامج تنموية محمة، ولكن الإشكال هو في الأخير تبقى الجماعة هي اللي تتأدي الثمن ديال ذاك العقارات، صحيح أن وزارة الداخلية أصدرت عدة دوريات منذ 96 إلا أنه للأسف أنه الجماعات ما عملت فصل في الميزانية حتى لسنة 2010، والمبالغ اللي عملت هزيلة، طنجة كانت عاملة 2 ديال المليار، الآن في سنتين في مدينة طنجة تم الحجز على 50 مليار، وأن المدينة الآن هي غير قادرة على تأدية الفواتير ديال الماء والكهرباء والنظافة لأن كاين عجز حقيقي.

لهذا المبدأ، لاسيما مع بعض القرارات الأخيرة التي ذهبت في اتجاه بعيد، خصوصا ما يتعلق بتوقيف مجلس جهة كلميم-وادي نون؟
شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر مبدأ التدبير الحر للجهة والجماعات الترابية الأخرى من بين أهم المبادئ الأساسية التي جاء بها دستور 2011، حيث نصت المادة 136 منه على أن التنظيم الجهوي أو الترابي يتركز على مبدأ التدبير الحر.

كما تضمنت القوانين التنظيمية للجهة والجماعات الترابية الأخرى مقتضيات هامة، حددت شروط تدبير الجماعات الترابية لشؤونها بكيفية ديمقراطية وقواعد الحكامة المتعلقة بحسن تدبير مبدأ التدبير الحر.

وتنزيلا لهذا المبدأ فإن الجهة والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة التداولية تتمتع بصلاحيات واسعة، همت مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمارسها في إطار من الاستقلال الإداري والمالي عن طريق التداول، وكذا اتخاذ المقررات المتعلقة بها.

إن مبدأ التدبير الحر يجب أن يطبق في إطار احترام القواعد المشروعية وقواعد الحكامة، ومن أجل ذلك فقد أخضعت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية أعمال المجالس الجماعات الترابية لمراقبة إدارية تمارسها السلطة الإدارية المكلفة بالمراقبة والمراقبة القضائية تمارسها المحاكم الإدارية التي يعود لها الاختصاص في إبطال المقررات الصادرة عن هذه المجالس في حالة مخالفتها للقوانين الجاري بها العمل.

إن إقرار مبدأ التدبير الحر في تسيير الجماعات الترابية لا يعني منح الإدارة المحلية الاستقلال المطلق، ذلك أن الفصل 145 من الدستور، أكد على أن الولاية والعمل يمارسون المراقبة الإدارية ويساعدون رؤساء مجالس جماعات ترابية خاصة رؤساء مجالس الجهات على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية.

وانسجاما مع التدبير الحر عملت القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية على توسيع هامش تحرك مجال الجهات ورؤسائها، كما تم حذف مفهوم الوصاية وتعويضه بمفهوم المراقبة الإدارية وتعزيز نظام الرقابة البعدية للقضاء الإداري والمالي، هذا يعني انتقال من وسائل ملاءمة اللي تبتتها القوانين اللامركزية والتي كانت تعطي سلطة الوصاية مجالا كبيرا في مراقبة الجماعات الترابية إلى المراقبة الإدارية والتي من خلالها تتم مراقبة شرعية القرارات والمقررات.

وهنا كطالبو من الحكومة باش تتدخل لمعالجة هاذ الخلفات ديال الإشكال التاريخي، راه عندو عشرات السنين السيد الوزير، وكذلك الحصة ديال¹ (TVA) خاص الآن، أن الأوان باش تراجع، لأن هاذ الحصة معمولة كدعم للجماعات ولكن كان خصها تكون متوازنة مع النفقات ديال الجماعات، وبالتالي ملي تيكون واحد العجز هنا مطلوب من الحكومة باش تتدخل باش تعمل التوازن حتى لا تقلس هذه الجماعات.

كاين كذلك الموضوع ديال تعديل القانون السيد الوزير، كان تطرح في السنة الماضية في القانون المالي، المادة 8 مكرر، فعلا ما كانشي الصيغة ديال المعالجة المناسبة، وتأجل النقاش فيها والآن تعتقدو بأنه آن الأوان باش يفتح النقاش في هاذ المادة على أساس تحفظ الحقوق ديال الأطراف كلها، ديال المواطنين اللي تنزعت منهم العقارات دياهم وكذلك الجماعات باش حتى شي واحد ما يمشي للإفلاس، وهذه مسألة تيخصنا نتعاونو جميعا كؤسسة تشريعية مع مؤسسة الحكومة.

المسألة الأخيرة، السيد الوزير، وهو أنه الاحترام ديال المساطر، لو احترمت المساطر تاريخيا ما كناش نصلو لهاد المسألة، لأن مسطرة نزع الملكية تعطيك القيمة دالعقار في حينه إلى تعطلت 20 سنة تتخلصها بالثمن ديالو 20 سنة، أنت عملت المشروع، وبالتالي هاذ الإجراء ضروري ولو كانت فعلا دوريات ومنشورات اللي كانت تصدر تحت الجماعات عليها، ولكن ما تفلتشي.

كذلك القيمة ديال المشروع تيخص الوعاء العقاري يكون من ضمن القيمة ديال المشروع، ماشي تعملو المشروع وقيمو القيمة ديالها وبعد 20 سنة عاد تنوليو نخلصو ذيك العقار، وهذا أكد يؤدي بالجماعات إلى الإفلاس، وأنا طرحت النموذج ديال مدينة طنجة، وأكد الكثير من الجماعات المغربية تتعاني من هاذ المشكل.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موجه لقطاع الداخلية، موضوعه تفعيل مبدأ التدبير الحر في التنظيم الجهوي والترابي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير المحترم،

نص الفصل 136 من الدستور على أن التنظيم الجهوي والترابي للمملكة يتركز على عدة مبادئ، من أهمها مبدأ التدبير الحر، نسألكم عن تقييمكم

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée.

والمراد منه المساهمة في تحديث وإصلاح هيكل الدولة. نحن نتحدث عن مشروع الجهوية المتقدمة ليس انطلاقاً من مجموعة من القوانين أو المساطر ولكن على أساس أنه هو المدخل الأساسي لبلورة نموذج تنموي يمكن الساكنة ويمكن أيضاً الجماعات من الاستجابة لمطالب الساكنة.

السيد الوزير، الفصل الأول من القانون التنظيمي ديال الجهوية يتحدث على التنمية الاقتصادية، ما يمكنش تكون تنمية اقتصادية بدون استثمار، الآن مازال هذا الموضوع ديال الاستثمار موضوع رهن إشارة جهات أخرى، السلطات المحلية، احنا بغينا هاد الفلسفة ديال التدبير الحر تتعمق أساساً في الممارسة ديال السلطات المحلية لأنه اليوم مازال عندنا مجموعة من الإشكاليات.

السيد الوزير، ما يمكنش تتحول المراقبة الإدارية إلى قرارات ديال التوقيف، نحن نعتبر بأن ما حصل بالنسبة لجهة كلميم واد نون مخالف للقانون، صحيح الآن نقولو المتضرر يمشي للقضاء، ولكن الدولة ينبغي أن تحترم القانون بداية، الفلسفة ديال القانون التنظيمي وديال الدستور ما يمكنش تنزل على فلسفة الدستور ما يمكنش تولى الرقابة الإدارية تتدخل في الميزانيات بحال اللي حصل في الجهة ديال درعة تافيلالت التدخل في الميزانية المتعلقة بالمنح ديال الطلبة، هذا انتقلنا من المراقبة.

المراقبة الإدارية هي مراقبة المشروعية تعتبر تنشوفو واش كاين هاذ القرارات منسجمة مع القانون ولا ما منسجاش؟ وإلى ما كانت ممنسجاش مع القانون تمشيو للقضاء، القضاء هو اللي تبحس والقضاء الإداري إلى حدود الساعة، وهذا للأسف نسجله أن أغلب الأحكام ديالو ضد التدخلات ديال وزارة الداخلية، معنى ذلك أن هناك انحراف في فهم فلسفة الجهوية كما هو موجود في الدستور وفي القوانين التنظيمية.

كنتأسفو السيد الوزير أنه المراسم إلا اسمحتي لي تزديني 19 ثانية كما زدتها للسيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

الفلسفة ديال المراسم التنظيمية ولات تتعارض مع القوانين التنظيمية وتتعارض مع الدستور، أكثر من ذلك بدأت تمشي لبعض القرارات علماً أن السلطة التنظيمية عطاها المشرع الدستوري للجهات كيف ما أعطى السلطة التنظيمية المتعلقة بالسياسات العمومية للحكومة، ولذلك احنا كثير و الانتباه إلى ضرورة التعاون من أجل مشروع الجهوية المتقدمة كما أراده جلالة الملك.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً، شكراً السيد المستشار.

وأولت القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية اهتماماً خاصاً للمراقبة الإدارية لكونها تشكل تحدياً لعمل المجلس من أي انزلاق وانحراف عن المسار الصحيح للديمقراطية المحلية التي تستدعي توفير ضوابط وأخلاقيات.

كما أن مبدأ التدبير الحر يفرض على الجماعات الترابية احترام السياسات العمومية القطاعية عند إعداد برامجها التنموية، حيث تمت مواكبة جماعات ترابية في إعداد برامج عملها والتأشير عليها، كما أن مسطرة التأشير على برامج التنمية الجهوية توجد في آخر مراحلها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الوزارة تحرص على دراسة والتأشير على مقررات المتوصل بها داخل الآجال القانونية ولم يسبق لها أن توصلت بأي شكاية أو طعن يتعلق بالتأخير وعدم التأشير على أي مقرر.

وتأسيساً على ذلك، فإن المراقبة الإدارية ليست الهدف منها الحد من تطبيق مبدأ التدبير الحر، بل الهدف منه هو تنبيه هذه المجالس إلى كون أعمالها مخالفة للقوانين الجاري بها العمل من جهة ومساعدتها على ممارسة اختصاصاتها في إطار المشروعية من جهة أخرى.

وهكذا فإن المراقبة الإدارية فهي شكل من أشكال المواكبة في ممارسة الجماعات الترابية لاختصاصاتها في إطار مبدأ التدبير الحر، وقد استطاعت مختلف الجهات والجماعات الترابية أن تتجاوز الكثير من الصعوبات التي كانت تعترضها أثناء ممارستها لاختصاصاتها خصوصاً ما يتعلق بإعداد برامجها التنموية وتنفيذها.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكراً السيد الوزير المحترم.

نحن لا نشك بأن هناك مجهودات تبذل من طرف عدد من المتدخلين من أجل محاولة النهوض بالجهوية، السيد الوزير ركزتم في الجواب ديالكم على المفهوم ديال الرقابة الإدارية، واحنا نخشى أن يتحول هذا المفهوم إلى نوع جديد من الوصاية ولهذا نريد أن نقرأ مبدأ التدبير الحر على ضوء أولاً الدستور، الدستور يتحدث على أن هذا مبدأ، مبدأ دستوري والاجتهادات ديال القضاء الدستوري كنعتهرو مبدأ من المبادئ الدستورية التي تندرج في إطار الحريات العامة، بمعنى أنه لا يجوز المساس به وعندو عدد من المرتكزات من أهمها الاستقلال الإداري والمالي، أن الجهة والجماعات الترابية تتوفر على واحد الشخصية معنوية.

احنا بغينا نقرأ مبدأ التدبير الحر على ضوء الخطب الملكية أساساً التي تتحدث على أن هذا المشروع كله ديال الجهوية المتقدمة هو مندرج في إطار إصلاح دستوري شامل كما جاء في الخطاب التاريخي ديال 9 مارس،

- البيع بالتجول (commerce itinérant) خاص ببعض الفئات مثل بائعي السمك عبر تزويدهم بدرجات نارية ثلاثية العجلات.

- الأسواق الدورية (les marchés périodiques) تهيئة فضاءات لأسواق دورية محددة حسب الأيام والساعات.

- رابعا وأخيرا الأسواق القارة ذات دعائم حديدية (les marchés permanents) تهيئة مجال قار ذو بنية خفيفة قرب الأماكن المعتادة لتسوق الزبائن.

فيما يخص مراحل التنفيذ، فلقد تم إحصاء حوالي 124000 مستفيد من هذا المشروع، و58279 منظمون في إطار أسواق الأزقة والبيع بالتجول، و65078 مستفيد منظمون في إطار الأسواق الدورية والقارة.

وفيما يخص تقدم أشغال هذا الورش إلى حدود شهر مارس 2018، فتم اقتناء التجهيزات لفائدة الباعة المستفيدين من نمط التنظيم في أسواق الأزقة، 30000 من هاذ العربات 52% تم تسليمها أو في طور التسليم، وتبقى تقريبا 28000 عربة سيتم اقتنائها خلال سنة 2018.

تم تحديد 338 فضاء تجاري لتهيئة الأسواق الدورية والقارة، 229 فضاء تجاريا مشغل حاليا أو في المراحل النهائية للإنجاز، و109 فضاء في طور الدراسة وسيتم إنجازها خلال سنة 2018.

ولتنفيذ هذا المشروع الممتد على أربع سنوات، فتم رصد غلاف مالي ديال مليار و600 مليون درهم موزعة على مليار و450 مليون درهم حصة المبادرة الوطنية و150 مليون درهم لوزارة الصناعة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيدة الرئيسة.

ما سمعناه من السيد الوزير حول المقاربة التي جاءت بها وزارة الداخلية اتجاه هاذ الموضوع ديال الباعة الجائلين، فشيء جميل أن سمعنا أن هناك إعداد مشروع ومقاربة شمولية، واللي غادي تنفذها هي الأقاليم والجهات، إلى آخره، وتم إحصاء الباعة الجائلين وكذلك الأسواق الدورية و (les marchés permanents) وإحصاء 120000.

ولكن، السيد الوزير، راه احنا في هذا رمضان والأيام اللي سبقت راه لا شيء من هذا، صراحة، أن الموضوع ديال الباعة المتجولين أكيد، وصحيح أنه شائك وشائك جدا ومعضلة اجتماعية صعبة، نظرا للتناقضات الحاصلة في داخلها، أولا كتنعاملو مع البائع الجائل باش نصونو كرامتو، كما جاء في مقدمتك اللي قال صاحب الجلالة، كرامة البائع الجائل هي الأولى.

ثانيا الأمن والسلامة شيء آخر، الجمالية ديال الشوارع، عدم احتلال

السؤال الثالث موضوعه، تنظيم الباعة المتجولين، والكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكيلي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعتبر ظاهرة الباعة المتجولين من إفرازات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الوطني الذي يدفع مجموعة من الأشخاص إلى البحث عن قوتهم اليومي عبر امتحان التجارة المتجولة في غياب الإجراءات المموسة لتنظيم هذا القطاع وتأهيله، وفي هذا الإطار نسألكم السيد الوزير، عن ما ستقومون به بخصوص تنظيم الباعة المتجولين وما الذي يمكن للحكومة أن تقدمه لهذه الفئة من أبناء الشعب المغربي؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تعليماته السامية الرامية إلى صون كرامة الباعة الجائلين وتحسين ظروف عملهم من خلال إعداد مشروع متكامل، ولقد انكبت لجنة وزارية مكونة من وزارة الداخلية ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي على إعداد مشروع تأهيل الباعة الجائلين وفق مقاربة شمولية على مستوى جميع العمالات والأقاليم، ويرتكز هذا المشروع على أربعة أهداف:

- تنظيم مجال وزمن الباعة الجائلين ومزاولة أنشطتهم في ظروف تحفظ كرامتهم؛

- تحرير الملك العمومي والمحافظة على جالية المدن والفضاء الحضاري؛

- تقريب خدمات التموين لفائدة الساكنة المحلية؛

- توفير شروط الأمن والسلامة الصحية للسلع والمستهلكين.

فيما يخص منهجية العمل إعداد وصياغة أرضية عمل، إحداث لجن إقليمية لتنفيذ المشروع مع مراعاة الأولويات والخصوصيات المحلية، إحصاء الباعة الجائلين، بلورة نظام معلوماتي للتنبع خاص بالمشروع، وأخيرا القيام بعمليات التوعية والتحسيس مع مختلف المتدخلين.

فيما يخص نمط التنظيم هناك أربعة أصناف تراعي الخصوصيات الترابية لكل عمالة وإقليم:

- أسواق الأزقة (les marchés des rues)، مع الإبقاء على

الباعة بأمكنتهم وتنظيمهم بالفضاءات الحالية وفق أوقات وشروط محددة بنظام داخلي.

منه العقار السياحي والعقار الصناعي وكذلك العقار اللي عندو علاقة بالصناعة التقليدية.

كاين واحد العدد ديال الأشخاص، السيد الوزير، اللي يكتانيوا هاذ العقار فقط للمضاربة العقارية، وتخليو مستثمرين حقيقيين كيمشيوا كيستثمروا في أراضي جموع في ظروف غير صحية وغير تنافسية.

باش نتفاداو، السيد الوزير، مستقبلا هاذ المسائل بهاذ الشكل هاذ ابغينا نعرفو أشنو هي الصيغة باش يكتانيوا هاذ الناس هاذ الأراضي هاذي؟ وكذلك واش تيحترمو دفاتر التحملات اللي تيمضيها قبل ما يتسلموا هاذ الأراضي؟

والسؤال الأخير، السيد الوزير، واش كاينة شي طريقة لاسترجاع هاذ الأراضي ونسلموها لمستثمرين حقيقيين؟
شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اعتبارا لكون العقار يشكل أرضية لانطلاق المشاريع الاستثمارية المنتجة والمدرة للدخل والموفرة لفرص الشغل، فإن السلطات العمومية تحرص على تعبئة العقار العمومي وكذا العقارات المجهزة والمهيأة بالمناطق الصناعية والمناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية بأسعار مدروسة وتخفيفية وبشروط مضبوطة.

ويتكون العقار العمومي الممكن تخصيصه للاستثمار من الملك الخاص أو العام للدولة والملك الغابوي والأملاك التابعة للجماعات السلالية أو الجماعات الترابية، وذلك وفق المساطر المعمول بها في كل حالة على حدة.

وفي إطار سياسة التدبير اللامركزى للاستثمار فقد تم تفويض بعض السلطات والصلاحيات لولاية الجهات لإصدار باسم الدولة قرارات بيع وكراء الأراضي التابعة لأملك الدولة قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية التي تقل تكلفتها الإجمالية عن 200 مليون درهم.

وفي هذا الإطار تم دراسة الطلبات المقدمة من طرف المستثمرين داخل اللجنة الجهوية للاستثمارات والتي تبدي موقفها بناء على معايير مضبوطة تأخذ بعين الاعتبار أهمية وقيمة المشروع وخلقها لفرص الشغل ومدى احترامه لوثائق التعمير وملاءمة نشاط المشروع لخصوصية الموقع وحاجيات المنطقة.

ويتم التفويت أو الكراء بقرار لوالي الجهة، ويرخص لمصالح أملاك الدولة بتوقيع عقد البيع أو الكراء بناء على السعر وعلى أساس دفتر التحملات

الملك العمومي، هاذ التناقضات فهاذ الوضع هذا هي اللي صعبت المأمورية. كذلك نتكلم على إحصاء، هذا راه ماشي سكن عشوائى قار تنتكلمو عليه اليوم والعدد ديالو محدود وغيبقى محدود إلى حين القضاء عليه، هذا راه واحد العدد اللي قابل للارتفاع يوم بعد يوم وخصوصا ملي تيكونو مبادرات.

ولكن، السيد الوزير، ما يعاب، هو أنه هاذ الجماعات المحلية اللي هي الواجهة الأساسية ديال هاذ الناس راه ما كاينش تعامل معهم بشكل مباشر، ما عرفتش أنا كركيس جماعة ما عرفتش هاذ البرامج عمري ما سمعتها ولا عمر شي واحد بادر عندي وجا قال ليا راه كاين مشروع من هاذ النوع هذا.

وأقولها بكل صراحة وبكل مسؤولية كذلك، ما كاينش تحسيس، احنا بعد ما متحسسينش كمشولين محليين، كيفاش غيتحسسوا هاذ الباعة الجائلين؟

احنا راه نتعلو كثير على هاذ الموضوع وما بغينا ش احتقان اجتماعي، السيد الوزير، وبغينا نصونو الكرامة ديال البائع الجائل في المغرب وبغينا أننا نخلقو كذلك فرص الشغل من خلال هاذ الورش هذا، وبغينا التنظيم وبغينا الأمن والسلامة.

وفي التعامل مع المواطنين ديالنا ما بغينا ش مواجهات يومية معهم وفر وكر من هنا ومن هناك لا ديال السلطات ولا ديال المنتخبين ولا كل شي معذب، كلشي محن، واش هاذ المغرب ما فيش رجال ونساء مسؤولين قادرين على ابتكار أفكار مهمة وجذرية لإيجاد حلول ناجعة لهاذ المعضلة، أنا ما نقولش معضلة، هذه فرص ديال الشغل اللي خاص غير التنظيم ديالها، ما دام هناك إقبال وما دام هناك رواج فبالتالي هنا خاص تنظيم أو خاص إمكانيات مالية أو خاص أفكار.

فهذا مسؤوليتنا كاملين.

انتهى الوقت السيد الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا.

والسؤال الرابع موضوعه الوعاء العقاري المخصص للاستثمار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف محي:

شكرا السيدة الرئيسة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا اليوم، السيد الوزير، عندو علاقة بالعقار الاقتصادي،

تعب الفراغ"، إذن مكنوهم من الاستثمار.

هاذ الناس اليوم، السيد الوزير، كييعيشوا واحد الإشكالية كبيرة من بعد ما صدرت واحد الدورية من وزارة الداخلية في أكتوبر 2015، اللي كتمنع الشواهد الإدارية، هاذ الشواهد الإدارية هي الأصل في كل حركة بالنسبة لهاذ الناس هاذو، إلى بغاو بينيو اليوم عندهم مثلا رخص استثناء ابغاو بينيو ما يمكنلهموشي ما باقيش يمكن يقبطوا هذيك الورقة، وكذلك بالنسبة للتמיד، إلى بغاو يمددوا العمل بالشركات دياهم، هاذ الشي كلو عندو علاقة بالتشغيل ما يمكن لهمشاي.

إذن، السيد الوزير، كنبلو منكم اليوم هو تحاولوا، تشوفوا شي شكل، تكون شي إرسالية للولاة والعمال باش يعطيوها هاذ الشهادات الإدارية لهاذ الناس هاذو، لأن المسألة عندها علاقة بالاستثمار وبالتشغيل، هو خاصة للناس اللي عندهم رخص الاستثناء، احنا وخا نبقاو غير في هاذ الإطار، يعني باش مكنوهم باش يعملوا ويكملوا الاستثمارات دياهم بينا ندوزو لواحد الحل اللي هو شامل وأحسن من هاذ الشي اللي كنظن اللي كيسعد الجميع وهو التملك.

دبا هاذ الناس عندهم أراضي وعندهم فيهم وزينات، وباش يمكن يعطوا ذوك لوزينات دياهم والأراضي مثلا كضمانة، باش يمكن يكملوا الاستثمارات دياهم، هما عندهم (déjà) بعدا الملايين ولا الملايير اللي هي مستمرة ما كيمكن لهمشاي، لأنه الأمور دياهم ما مضبوطاش.

لهذا السيد الوزير، الله يجازيك بخير، جوج ديال الأمور: إرسالية للولاة والعمال يساعدوا هاذ الناس بالشهادات باش يمكن يكملوا العمل، ونديرو واحد الخطوة، راه كاين الطريقة وكاين المسطرة باش يمكن هاذ الناس يتملكوا ويزيدوا في الاستثمارات دياهم. وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه ملاحظات بشأن تنزيل مشاريع منارة المتوسط بالحسيمة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير المحترم، في شأن ملاحظات تنزيل مشاريع الحسيمة منارة المتوسط، نسائلكم عن أسباب عدم تضمن اللوحات المنصبة بحيط هذه المشاريع للمعطيات الكافية أو كما تنص على ذلك القوانين الجاري بها العمل في هذا الإطار؟ ثم عن مدى احترام هذه المشاريع للقوانين الجاري بها العمل خصوصا المتعلقة منها بقانون الصفقات العمومية؟

التي تضمنه، إضافة إلى التزامه بإنجاز المشروع وفق جدولة زمنية محددة. ولقد صادقت اللجان الجهوية للاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة على تخصيص عقارات عمومية لفائدة 2485 مشروع بمساحة إجمالية ديال 42000 هكتار.

ووعيا منها بأهمية التهيئة المسبقة للعقار في تحفيز الاستثمار، تعمل السلطات العمومية على إنجاز مناطق صناعية ومناطق صناعية مندمجة ومناطق للأنشطة الاقتصادية، وتشرف على تهيئتها وتسويقها وتديريها شركات متخصصة تضع رهن إشارة المستثمرين عقارات مجهزة وبأسعار مدروسة.

وتشرف لجان خاصة مكونة من إدارات المعنية والسلطات المحلية والمراكز الجهوية للاستثمار ومهياة منطقة الصناعية على دراسة طلبات المستثمرين، وقد تمت المصادقة خلال الخمس سنوات الأخيرة على تخصيص بقع أو بنايات مجهزة لفائدة 1200 مشروع.

هذا وحرصا على ضمان إنجاز المستثمر لمشروعه وفق الشروط وداخل أجل محدد في دفتر التحملات، تقوم لجنة إدارية بمعاينة تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية المستفيدة من هذه العقارات، وفي حالة الوقوف على أي تأخر في الإنجاز يتم العمل حسب طبيعة الصعوبات على منح آجال إضافية لإيجازه أو بتوقيع إتاوة عن التأخير المنصوص عليها في كناش التحملات وذلك قبل تفعيل مسطرة استرجاع العقار.

وفي سياق متصل وضمانا لحقوق الدولة في استرجاع الأراضي المفوتة في حالة عدم وفاء المستثمر بالتزاماته، عملت مصالح أملاك الدولة على تضمين دفتر التحملات مقتضيات تسمح للمحافظ على الأملاك للقيام بالتشطيب على تقييد عقد البيع ونقل الملكية لفائدة الملك الخاص للدولة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الوزير.

على كل حال احنا نقولو يمكن إن شاء الله الحظ يعاونكم ويعاوننا باش نسترجعو هاذ الأراضي وباخدوها المستحقين ومستثمرين حقيقيين.

في نفس السياق، السيد الوزير، بغينا نطلبو منكم هاذ الناس اللي ما لقاوش فين يستثمروا لأنه هاذ المحلات فالمناطق الصناعية ما كاينيش واستثمروا في أراضي الجموع، وعندنا واحد المثال مثلا، حي في مراكش، في حي "حربيل" اللي هو حي صناعي اليوم فيه 160 وحدة صناعية تشغل ما يقرب من 2500 عاملة وعامل بطريقة مباشرة.

هاذ الناس كيفنا قلت السيد الوزير، استثمروا برخص استثناء اللي عطاو لهم الولاة والسلطات المحلية والعمال مشكورين، لأنه "الطبيعة لا

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيدة الرئيسة المحترمة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تم توقيع الاتفاقية الإطار المتعلقة ببرامج التنمية المحلية لإقليم الحسيمة، والتي أطلق عليها إسم "الحسيمة منارة المتوسط" أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمدينة تطوان يوم 17 أكتوبر 2015، حيث يستفيد إقليم الحسيمة من خلال هذه الاتفاقية من مخطط هيكلية للتنمية المتدرجة، يغطي الفترة الممتدة بين 2015 و 2019 ويقدر الغلاف الاستثماري المخصص له بـ 6.5 مليار درهم، بلغت مساهمة وزارة الداخلية فيه عبر المديرية العامة للجاعات المحلية حوالي مليار و 200 مليون درهم.

وتنفيذا للتعليمات المولوية السامية، تم إعداد هاذ المخطط المتدرج والهيكلية من أجل مواصلة تأهيل إقليم الحسيمة وجعله قطبا للتنمية الحضرية والقروية في جهة الشمال، ويتضمن هاذ المخطط مشاريع مضبوطة في أهدافها ووسائل تمويلها وآجال إنجازها ويتميز بشمولية مجال التدخل الذي يغطي جل تراب الإقليم من حواضر ومراكز قروية ناشئة وكذا استهدافه لجل شرائح المجتمع مما سيمكن من دعم التنمية المحلية وتحسين ولوج الساكنة للخدمات الاجتماعية بصفة عامة.

وقد ساهمت جميع القطاعات الوزارية في تمويل وتفعيل هذا البرنامج الطموح، ويتكون من ستة محاور أساسية: محور البنيات التحتية الأساسية. محور اجتماعي ويخص ميادين الصحة والتربية والتكوين والرياضة والثقافة، إلى أخره.

محور اقتصادي ويتضمن مشاريع تضم قطاعات الفلاحة والصيد البحري والسياحة والاقتصاد التضامني.

المحور البيئي وبهم مشاريع تطهير السائل ومطراح النفايات.

محور التأهيل الحضري والمجالي وذلك من خلال تأهيل الطرق والمسالك القروية وربط الدواوير بالطرق الرئيسية وهيكله الأحياء ناقصة التجهيز، وإحداث تجهيزات القرب ومناطق الأنشطة الاقتصادية وتأهيل المدن والمراكز الناشئة والمناطق الجبلية.

وأخيرا المحور الديني ويتعلق بالخصوص ببناء وإعادة بناء عدة مساجد والمركب الإداري ومدرسة التعليم الأصيل.

وقد انطلقت الأشغال في جميع العمليات المكونة لهذه المحاور حيث وصلت نسبة المشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز إلى يومنا هذا

حوالي 65% من إجمالي البرنامج على أن يتم الانتهاء من الأشغال المرتبطة بذات البرنامج في الوقت المحدد لها.

ولضمان الحكامة الجيدة في إنجاز وإنجاح مشاريع هذا البرنامج، فقد تم اعتماد مقاربة تشاركية تضمن انخراط جميع الفاعلين في مسلسل إنجاز وتنوع الأشغال من خلال عقد سلسلة اجتماعات دورية على المستوى المحلي لتنزيل هذا الورش الكبير على أرض الواقع وتحقيق النتائج المتوخاة منه. والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

السيدة الرئيسة،

حقيقة السيد الوزير، يبدو أن السؤال دبالنا لم يتم الإجابة عنه، ما نساء لناش على المشاريع المبرجة في إطار منارة المتوسط، وإنما السؤال حول بعض الاختلالات وملاحظة محددة في السؤال عدم تضمن المشاريع المنجزة والتي بدأت فيها الأشغال لبطائق التقنية من مبادئ ديال الشفافية وديال النزاهة التي خاصها تكون، وأثرناها مع المسؤولين بأن هاذ خاص يكون (des panneaux) التي تحددو مدة الانجاز، صاحب المشروع، التكلفة الإجمالية.

في غياب هاذ المعطيات المواطن يتسائل، يتسائل واش فعلا منارة المتوسط غادية في المسار الصحيح الذي أراداه صاحب الجلالة؟

أؤكد، السيد الوزير، نعرف جميع بأن هذا مشروع ملكي مهم، مهم بالنسبة للساكنة ديال الإقليم وقبل 7 أشهر كان هذا المشروع سببا في إقالة عدد من المسؤولين والوزراء، بسبب التعثر في الانطلاقة، الآن انطلق المشروع، كين أمور إيجابية تثن، ولكن كين هاذ الاختلالات، عندما يثار الانتباه ديال المسؤولين وديال اللجنة ديال التتبع والقطاعات المعنية، خاص يكون تدخل من أجل استدراك هاذ النواقص.

الاختلالات التي كينة، السيد الوزير، والتي كنيروها الآن قبل ما تنتهي الأشغال، غير فقط قبل أيام يوم السبت الماضي كانت أمتار قليلة في الحسيمة رجعت وقعات امتزجت مياه الأمطار بمياه الصرف الصحي المياه العادمة، بمعنى كين اختلالات في الانجاز، كين واحد السرعة التي تؤثر على الجودة، كين مقاولات التي لا تحترم كناش دفتر التحملات والقضية ديال المقاربة التشاركية مع المنتخبين ما كيناش، (les cahiers des charges) حتى الجماعات المحلية ما عارفين آش واقع.

فبالتالي أعتقد، السيد الوزير، أن هاذ الأمور يجب أن يوضع لها حد، لأن دابا المواطن يتسائل واش هاذ المنار ولات واحد الوزيرة كيوزعوها مجموعة من المقاولات ونقولها بصريح العبارة، السيد الوزير، يجب أن نتحمل

المنظمة الديمقراطية للشغل يوم 28 مارس؛

والفيدرالية الديمقراطية للشغل يوم 29 مارس الأخير.

حيث تمحورت الملفات المطبوعة حول مجموعة من القضايا التي تعتمد الجماعات الترابية، بالإضافة إلى قضايا أخرى تهم الحوار الوطني، ولا تدخل في اختصاص الحوار القطاعي، مع الإشارة إلى أن معظم المطالب المتفق بشأنها في إطار جولات الحوار القطاعي السابقة والمحددة باتفاقية 19 يناير 2007 قد تم تنفيذها باستثناء المطالب المرتبطة بالتعويضات عن المسؤولية بالجماعات الترابية، تأمين الموظفين الجماعيين ضد حوادث الشغل ومشروع قانون مؤسسة الأعمال الاجتماعية الخاصة بموظفي الجماعات الترابية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح هذه الوزارة سوف تعمل خلال هذه السنة على الاستجابة لبعض الاقتراحات الواردة في الملفات المطبوعة، خاصة منها المتعلقة بالتعويض عن المسؤولية بالجماعات الترابية ومؤسسة الأعمال الاجتماعية الخاصة بموظفي الجماعات الترابية وتوسيع مجال التغطية الصحية التكميلية ليشمل خدمات جديدة، كما سيتم حث رؤساء مجالس الجماعات الترابية على تأمين موظفي الجماعات الترابية عن حوادث الشغل برسم ميزانية سنة 2019.

ومن جهة أخرى، سيتم العمل على دمج متصرفي وزارة الداخلية العاملين بالجماعات الترابية في النظام الأساسي للمتصرفين المشترك بين الوزارات لتمكينهم من الاستفادة من الحقوق والوضعيات الإدارية التي يخولها هذا النظام كحق الانتخاب لعضوية اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء والحق في الائتلاف النقابي والحق في الاستفادة من الحركة. والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسادة..

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الوزير،

ما قلتم يبقى رهين بتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للشغيلة الجماعية بجميع فئاتها، فثلاثي موظفي القطاع مرتبون في سلم من 6 إلى 8 أغلبهم لهم شواهد جامعية وتقنية، لا يستفيدون من السلم المناسبة لهم، وأجورهم لا تتعدى 4000 درهم ويبقى وضعهم جامد، مع العلم أن الإدماج كان مكتسب تم الإجماع عليه، خصوصا وأن كل أعمالهم مرتبطة مباشرة بمصالح المواطنين.

نظالكم، السيد الوزير، بـ:

- استكمال عملية الإدماج ورفع الحيف عن هذه الفئة؛
- تسوية المسار الإداري والمهني للتقنيين وإنصافهم؛
- حذف السلم 7 بإحداث الدرجة الجديدة للمساعد الإداري والتقني

جميعا المسؤولية، هذا مشروع ملكي مهم، مشروع سلط عليه الأناظر، خصوصا تتحملو المسؤولية جميعا، السيد الوزير.

كأينة إشكاليات الآن في التنفيذ، كآين واحد العشوائية، كآين ارتجالية، هاذ الأمور خصوصا نقولها ويعني بوضوح تام لنكون مع الحدث ونكون جميعا عند حسن ظن الشعب المغربي وجمالة الملك. وشكرا السيدة الرئيس.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه، الأوضاع المزرية التي يعيشها قطاع الجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

السيد الوزير، يعيش قطاع الجماعات الترابية أوضاع مقلقة ومتراكمة، ألم يحن الوقت لإيجاد حلول لهذا القطاع؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص السؤال الذي تقدمت بطرحه السيدة المستشارة المحترمة حول الأوضاع المزرية التي يعيشها قطاع الجماعات الترابية، وجب التذكير بأن موظفي الجماعات الترابية يستفيدون من نفس نظام أجور والتعويضات التي يتمتع بها موظفو الإدارات العمومية.

أما بخصوص استئناف جلسات الحوار الاجتماعي بقطاع الجماعات الترابية مع ممثلي المركزيات النقابية في القطاع، وجبت الإشارة أن هذه الوزارة لم تغلق باب الحوار، حيث مباشرة بعد صدور دورية السيد رئيس الحكومة بشأن إطلاق جولات الحوار الاجتماعي مع النقابات، قامت هذه الوزارة باستئناف جولات الحوار الاجتماعي مع ممثلي النقابات الممثلة بقطاع الجماعات الترابية وفق الجدولة التالية:

الاتحاد المغربي للشغل يوم 14 مارس،

الكوفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 15 مارس،

الاتحاد الوطني للشغل يوم 21 مارس،

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يوم 22 مارس،

(اتفاقية 26 أبريل)؛

- اعتماد مبدأ المساواة مع الأطر المائتة في انتخابات اللجان الثنائية والممارسة النقابية بالنسبة لمصر في الداخلية.
فتة أخرى، السيد الوزير، عمال الإنعاش الوطني وما يعانونه من غياب عدالة أجزية وحماية اجتماعية وحقوق شغلية، لا يتمتعون حتى بالحد الأدنى للأجر (SMIG)، مما يتناقض والدستور في المادة 31 وقوانين الشغل الدولية.

ومن هذا المنبر نسائلكم، السيد الوزير:

أليس لهذه الفتة الحق في الاستقرار والحماية الاجتماعيين وضمان استمرارها؟
أليس لهم الحق في ممارسة العمل النقابي وفي إدماج مطالبهم في الحوار الاجتماعي؟

كذلك نسائلكم، السيد الوزير، ونطالبكم بعدم تفويت موظفي الجماعات الترابية إلى القطاع الخاص في إطار التدبير المفوض دون وضع إطار قانوني وآلية المراقبة لحماية وضمان حقوق هذه الفتة من العمال، التضييق على الحريات النقابية والحقوق النقابية المكفولة دستوريا، فالمكاتب النقابية بمجرد تأسيها تتعرض للمضايقات وتماطل في مدها بوصول الإيداع، وعدم فتح حوارات مع المسؤولين النقابيين المحليين والإقليميين والجهويين والجلوس لنقاش الملفات المطلوبة المحلية أو الإقليمية أو الجهوية.

كذلك الاقتطاع من الأجور رغم هزالتها إمعانا في محاربة الحق في الإضراب رغم دستوريته، الشطط في استعمال السلطة مستمر السيد الوزير من طرف بعض رؤساء الجماعات والمنتخبين مستغلين مع الأسف مواقعهم في أغراض سياسية، يكون ضحيتها الموظف والموظفة بالجماعات الترابية.

الإسراع إلى حد الآن لم تخرج إلى الوجود مؤسسة الأعمال الاجتماعية، نطالبكم بالإسراع بها لما لها من دور في التخفيف من المشاكل الاجتماعية لمواجهة الغلاء والأجور المجمدة وتدني الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم.
إننا في الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات الترابية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل نتمسك بالحوار الجاد الذي يستجيب لمطالب الشغيلة الجماعية، ونحن ضد الحوار الموسمي الهزيل والشكلي.
وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، ما كايش التعقيب.

السؤال السابع، موضوعه إشكالية التوظيف بالجماعات الترابية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد شد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

تعرف عدة جماعات ترابية إشكالية تجديد مواردها البشرية عبر آلية التوظيف، وذلك من خلال تعقد مساطر إجراء المباريات وإلغاء مناصب المتقاعدين الذين يزداد عددهم كل سنة، فضلا عن عدم فتح المجال للتوظيف بالعقدة في الجماعات الترابية.

على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير، أولا ما هي التدابير التي تتخذونها لحل إشكالية التوظيف في الجماعات الترابية؟
ثانيا ما هي إستراتيجية الحكومة لتأهيل وتطوير الإدارة الجماعية؟
وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على السؤال الذي تفضل بطرحه السادة المستشارون المحترمون حول إشكالية التوظيف بالجماعات الترابية، وجب التذكير أنه احتراماً لمبدأ المساواة في الولوج للوظائف العمومية، فإنه تم تعميم المباراة كوسيلة وحيدة لولوج مختلف الوظائف بالجماعات الترابية على غرار ما تم اتخاذه على صعيد الإدارات العمومية.

وصلة بهذا الإجراء تم إصدار قرار وزاري في 5 ماي 2016 المتعلق بتنظيم المباريات بالجماعات الترابية، والذي تم من خلاله تحديد مجموعة من الإجراءات التنظيمية في مجال التوظيف بالجماعات الترابية، ومن أهمها إمكانية التنظيم المشترك للمباريات بين عدة جماعات على صعيد كل إقليم أو عمالة، وتدعيم مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة والشفافية والاستحقاق بين جميع المرشحين لولوج المناصب العمومية بالجماعات الترابية. بالإضافة إلى التأكد بأن لا يكون لهذه التوظيفات انعكاس سلبي على توازن ميزانية الجماعات الترابية وعلى النفقات الإجبارية.

وبهدف الاستجابة لحاجيات الجماعات الترابية في مجال الموارد البشرية وخاصة الأطر المتخصصة، تم تبسيط مساطر التوظيف من خلال التشغيل بمقتضى عقد محدد المدة وهو موضوع مشروع المرسوم الذي تم إعداده بهذا الشأن، هذا المرسوم الذي سيحدد شروط وكيفية التشغيل بموجب عقود بالجماعات الترابية وذلك لتمكينها من سد الخصاص في بعض

مجموعة ديال الأشغال تنقلوا ويكون واحد التدهور هذا ناتج على قلة اليد العاملة اللي غادي تقوم بهاذ الأشغال هذه.

ومن طبيعة الحال وفي ظل التوقف هذيك عملية التوظيف اللي ناتجة على القوانين والتنظيات اللي عرفتها هاذ التنظيات الأخيرة.

لهذا نقترح السيد الوزير، 4 ديال الاقتراحات:

1- حصر التباري حول الوظائف الجماعية على مستوى الجهات أو على مستوى الأقاليم، وهذا ما يتطلب طبعا تعديل في النظام الأساسي للوظيفة العمومية والقوانين ذات الصلة؛

2- فتح باب التوظيف بموجب التعاقد ليشمل الجماعات الترابية بغية تمكينها من تعزيز مواردها البشرية، وهذه فرصة من أجل استقطاب الشباب العاطل حاملي الشهادات؛

3- تسريع وثيرة إخراج النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية قصد تطوير الوظيفة الجماعية وتحسين الوضعية الإدارية والمادية والاجتماعية لموظفي هذه الجماعات؛

4- أجرأة مخططات للتكوين والتكوين المستمر للمنتخبين وكذا الأطر والموظفين.

وختاما نتطلع السيد الوزير المحترم إلى انخراط أكبر لباقي القطاعات الحكومية في دعم ورش جمهورية ومواكبة الجماعات الترابية تمويها وإداريا حتى تهض بمهامها الدستورية على أكمل وجه. وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موضوعه إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار في أفق صدور ميثاق اللاتركيز الإداري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات والسادة الوزراء،

الزملاء المستشارين المحترمين،

موضوع سؤالنا يتعلق بالمراكز أو المراكز الجهوية للاستثمار، والتي مضى على إحداثها أكثر من 16 سنة، يعني الانطلاقة كانت في سنة 2002 إثر الرسالة الملكية السامية التي كانت مؤسسة لهذه المؤسسة لهذه المؤسسة، وبالتالي وأكبت بعد ذلك العديد من التطورات على المستوى الدستوري وعلى مستوى القوانين وعلى مستوى المجال، الشيء الذي يضعنا اليوم أمام مساءلة هذه المؤسسة، ما هي نجاحاتها وما هي إخفاقاتها؟

بل أكثر من ذلك علمنا أن هناك لجنة انكبت على هذا الموضوع، لذا

أنصاف الموارد البشرية التي يصعب توظيفها بطريقة نظامية، خاصة الأطباء والمرضين والمهندسين المختصين في الهندسة المدنية سواء بالجماعات الترابية أو مجموعتها أو مؤسسات التعاون بين الجماعات.

هذا وسيتم تحديد الفئات التي يتم تشغيلها بعقد مقتضى قرار لوزير الداخلية، كما سيتم تشغيل المتعاقدين عن طريق فتح باب الترشيح بقرار لرئيس الجماعة الترابية المعنية عن طريق مقابلة انتقائية وستخول للمتعاقد أجره جزافية شهرية وبعض المنافع التي يتم تحديدها بمقتضى قرار لوزير الداخلية، وستمكن هذه الطريقة الجديدة من التشغيل بالجماعات الترابية من استقطاب الكفاءات اللازمة لتمكينها من ممارسة الاختصاصات التي أسندت إليها بمقتضى القوانين التنظيمية الجديدة.

وفي مجال التأهيل وتأطير إدارات الجماعات الترابية فإن مصالح هذه الوزارات عملت على تحديد نماذج الهياكل التنظيمية الخاصة بكل صنف من الجماعات الترابية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختصاصات المنوطة بها وعدد سكانها وحجم مواردها المالية والتي تتكون بالأساس لتعيين مدير المصالح ورؤساء الأقسام ورؤساء المصالح، وذلك وفق شروط نظامية محددة على غرار ما هو معمول به على صعيد القطاعات الوزارية.

ومن جهة ثانية، يتم تنظيم الدورات التكوينية بشكل دوري لفائدة أطر الجماعات الترابية، سواء على الصعيد الجهوي أو على الصعيد المركزي، كما تعمل مصالح هذه الوزارة على إعداد دلائل مرجعية للمهام والوظائف والمساطر لتمكين الجماعات الترابية من آليات حديثة للتدبير الشأن الجهوي والمحلي.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا.

أشكركم السيد الوزير على هذه التوضيحات الهامة.

وتفاعلا مع جوابكم القيم نود السيد الوزير المحترم في الفريق الحركي وبكل موضوعية، وبناء على الممارسة الفعلية في الجماعات الترابية ننوه بالجهودات الجبارة التي بذلتها وتبذلها وزارة الداخلية وإدارتها الترابية في مختلف الجهات لمواكبة وإنجاح التنزيل التدريجي لورش الجهوية المتقدمة، وتفعيل مقتضيات الدستور الجديد.

وفي هذا السياق لابد السيد الوزير المحترم أن تثير معكم إشكالية الموارد البشرية والخصائص المهول الذي تعرفه الجماعات المحلية في بعض الاختصاصات وخصوصا وفي قسم الأشغال، مع العلم أن نتعرفو بأن مجموعة ديال الجماعات تتدبر مجموعة ديال المشاريع ولكن باش تواجها على مستوى الصيانة، على مستوى الحراسة، على مستوى البستنة، على مستوى

لجنة جهوية موحدة بهدف تحسين وملاءمة مساطر اتخاذ القرار.
المحور الثالث، تبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار
على المستويين الجهوي والمركزي.

ومن أجل بلورة هذا الإصلاح تم إحداث لجنة وزارية التي أخذت عدد
من التدابير، وتشمل التدابير الأولية:

إعداد مشروع قانون بتحويل المراكز الجهوية للاستثمار إلى مؤسسات
عمومية، وإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، سيتم إحداثها على
البرلمان في أقرب الآجال.

تحديد دفعة أولى من قرارات نقل السلط المتعلقة بالاستثمار وبالرخص
الإدارية القطاعية من الإدارات المركزية إلى المستوى الجهوي، وحصر لائحة
القوانين المحفزة ذات الأولوية في إصلاح منظومة الاستثمار وتحسين مناخ
الأعمال.

وأخيرا رصد الاعتمادات المالية اللازمة في ميزانية الدولة لتنزيل مشروع
الإصلاح.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوخ:

شكرا السيد الوزير على إجاباتكم.

فعلا كنا نتوقع ذلك لأنه فعلا تتبعنا هذا الموضوع عن قرب، وما تم
استشرافه بخصوص هذا الموضوع وتنزيله هو أساسي وهم ويستجيب فعلا
للعديد من الإكراهات التي أظهرها التشخيص.

لذلك فعلا بتنزيل الجهوية الموسعة تعتبر هذه المؤسسة أساسية ومهمة
في تشجيع الاستثمار، وبالتالي الرفع من قوة جاذبية المجال الترابي، وكذلك
فتح المجال لرؤوس الأموال الوطنية والدولية للاستثمار على مستوى
الجهات، وخصوصا مع مراعاة خصوصيات كل جهة.

لذلك، السيد الوزير المحترم، فنحن ونحن نستمع إلى ردكم، فنحن
نتشوق فعلا إلى عملية التنزيل أساسا، وبالتالي الإسراع بهذه العملية، نظرا
لأنه الزمن يمر وبالتالي حتى لا نخلف موعدنا فيما يخص التنمية المحلية.

وكذلك، السيد الوزير المحترم، فنعتبر كذلك أنه من أهم خصوصيات
إنجاح هذه العملية وبالرجوع إلى التجربة المتراكمة، فقد اتضح أن تحفيز
الموارد البشرية ووضع القوانين الواضحة، البعيدة عن الغموض وعن التأويل،
وأخص بالذكر فيما يخص اللجان الجهوية للاستثمار، فهما كانت قوة هذه
اللجان، فإذا لم تكن مهمتها واضحة ومسطرة، فإن ذلك يقلل من أهميتها.

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن ما هي النتائج التي قامت بها هذه
اللجنة، وبالتالي كذلك في إطار آفاق صدور ميثاق اللاتركيز الإداري؟
شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الموجهة لرئيس الحكومة من أجل إعداد
مقترحات بشأن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتأهيلها للقيام بدورها في
تحفيز الاستثمار على الصعيد الجهوي ومواكبة المستثمرين والمقاولات، رفع
السيد رئيس الحكومة بتاريخ 19 أبريل 2018 مقترحات للنظر الملكي
السامي بخصوص إصلاح هذه المراكز.

فيما يخص التصور الشامل لإصلاح هذه المراكز التي تم إعداده وفق
مقاربة استندت إلى تشخيص معمق لمتنوع الإكراهات، والتي حالت دون
تحقيق هذه المراكز للتدابير المضمنة في الرسالة الملكية السامية ل 9 يناير
2002 بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار، والتي تشكل الإطار المرجعي
لعمل المراكز الجهوية للاستثمار.

كما استند هذا العمل إلى خلاصات تقرير المجلس الأعلى للحسابات
حول تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار والمرفوع إلى جلالة الملك نصره الله
في ديسمبر 2017، ونتائج الدراسة التشخيصية والإستشرافية المفصلة والتي
أنجزتها وزارة الداخلية ومحرجات اجتماعات اللجنة المشكلة من مختلف
القطاعات المعنية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة.

التدابير المسطرة لإصلاح هذه المراكز تتركز على 3 محاور:

المحور الأول، هو إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار، وذلك من
خلال تحويل هذه المراكز إلى مؤسسات عمومية مع اعتماد حكامه تشاركية
ومفتوحة على مختلف الفاعلين من مجالس جهوية وممثلي القطاع الخاص
والمصالح الخارجية للقطاعات الحكومية.

توسيع نطاق مهام واختصاصات المراكز الجهوية للاستثمار لتشمل
المعالجة المندجة لملفات الاستثمار في كافة مراحلها، والمواكبة الشاملة
للمقاولات الصغرى والمتوسطة والسهر على التسوية الودية للنزاعات
الناشئة بين الإدارات والمستثمرين وغيرها.

اعتماد هيكلة تنظيمية حديثة ومنظورة عبر إحداث قطبين، هما قطب
دار المستثمر وقطب تحفيز الاستثمار والعرض الترابي، تعزيز الموارد البشرية
وتأهيلها.

المحور الثاني، دمج كافة اللجان الجهوية السابقة المرتبطة بالاستثمار في

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال التاسع، موضوعه التفاوتات المجالية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

موضوع سؤالنا اليوم مرتبط بالتفاوتات المجالية، بطبيعة الحال بلادنا عرفت نمو اقتصادي اللي هو مهم في السنوات الأخيرة، ولكن المهم هو هل هذه التنمية هل هي تنمية متوازنة؟ هل هي تنمية يعني متوازنة بشكل يعني عادل بالنسبة للجهات؟

اليوم واقع الحال يؤكد على أنه نحن بعيدون على ذلك بكثير، أربع جهات تقريبا تساهم بما يناهز 64% من الناتج الداخلي الخام، يعني يلزمنا حسب التقارير الرسمية من 24 حتى 25 سنة من أجل تقليص هذه الهوة التنموية إلى النصف.

سؤالنا ما هي الإجراءات التي تقوم بها في وزاراتكم من أجل التسريع بالتقليص من هذه الهوة التنموية؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر موضوع تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات أحد الدعائم الرئيسية لمنظومة الجهوية المتقدمة، حيث عملت الحكومة على اعتماد تقسيم جموي يركز على مقاربة وظيفية تهدف إلى تحقيق التنمية المندمجة ومعالجة الفوارق على مستوى المؤهلات الاقتصادية والبنيات التحتية.

وفي هذا الإطار ومواكبة منها للمجهودات التي تقوم بها الجماعات الترابية في مجال التخطيط، فإن وزارة الداخلية منكبّة على إخراج أدوات التخطيط، ويتعلق الأمر بدلائل لإعداد برامج التنمية للجماعات الترابية، وكذا النسخة الجديدة للنظام المعلوماتي الجماعي التي تم تعديلها على ضوء القانون التنظيمي الجديد، وذلك بتحسين مستوى التخطيط والتدبير الترابي

حتى يكون أكثر فاعلية.

وفي نفس السياق، تم وضع وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الخاصة بالعالم القروي بشراكة مع القطاعات المعنية ومؤسسات الدولة، تروم الحد من الفوارق المسجلة على مستوى ولوج الساكنة القروية إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، حيث تعد البرامج الوطنية الخاصة بالكهرباء والطرق والماء الصالح للشرب بالعالم القروي من البرامج التي ساهمت بشكل كبير في تحسين ظروف ومحيط العيش لدى الساكنة القروية.

وتدعيا لهذه البرامج، ساهمت وزارة الداخلية في إعداد وتمويل برامج التأهيل الحضري الذي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في سنة 2005، كما تم تنفيذ هذه البرامج في معظم عمالات وأقاليم المملكة حيث بلغت كلفتها الإجمالية 200 مليار درهم، ساهمت ضمنها وزارة الداخلية بما يناهز 57 مليار درهم.

وبفضل هذه الإنجازات الهامة تغيرت معالم الكثير من المدن بمختلف أرجاء المملكة، حيث تم إنجاز مشاريع عديدة ومختلفة كتنظيف السائل والصلب والطرق والأرصّة والإنارة العمومية والمساحات الخضراء والمساحات العمومية والتجهيزات الثقافية والرياضية والمرافق الجماعية، مما مكن أيضا من خلق فرص للشغل وتحسين محيط العيش وتيسير حركة السير والتنقلات بالمدن وخلق دينامية على مستوى الحركة الاقتصادية والسياحية وجلب الاستثمار.

ومن بين الأوراش الهامة المعول عليها للتسريع بالتقليص من التفاوتات المجالية، هناك برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي برسم الفترة الممتدة بين 2017 و2023 بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الجبلية والقروية من خلال تلبية احتياجاتهم من البنيات الأساسية والمرافق الاجتماعية بالقرب، والتي حددت احتياجات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية على مستوى 29000 دوار، في 2271 جماعة.

وقد أعطيت انطلاقة هذا البرنامج سنة 2017 برمجة 2656 مشروع بغلاف مالي ديال 7 المليار و800 مليون درهم، فيما عرف برنامج 2018 برمجة إنجاز ما مجموعه 1900 مشروع بغلاف يصل إلى 6 مليار و800 مليون درهم.

وللإشارة فإن إنجاز أي مقاربة تنموية كفيّلة بتقليص الفوارق بين الجهات تقتضي تضافر مجهودات مختلف المتدخلين وتنسيق مختلف التدخلات القطاعية عبر تعبئة الموارد اللازمة والسهر على تحقيق التثاقية البرامج والمشاريع.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

السيد الوزير، نشكركم على جوابكم.

بطبيعة الحال إحدى الأجوبة بالنسبة للقضاء على التفاوتات الجالية هو ورش الجهوية، بطبيعة الحال هذا الورش يعرف تعطلات وتأخرات كثيرة بسبب مجموعة من المعوقات لا في المجال تأخير إصدار النصوص التنظيمية، لا من ناحية تأخير المصادقة على المخططات التنموية الجهوية، ولا من ناحية كذلك وضع الوسائل البشرية والمالية للجهات من أجل تنفيذ برامجها التنموية. مهما كان حجم الاعتمادات المالية التي كتوفرها الدولة في الاستثمارات العمومية، المؤشر الحقيقي هو الاستفادة المباشرة للسكان المحلية والجهوية من هذه الاستثمارات، يعني الاستثمارات العمومية إلى ما كانت توفر الشغل للناس في المناطق ديالها في الجهات ديالها، إلى ما كان المقاول المحلي تحس بالاستفادة فذلك الاستثمارات العمومية تبقى دون فعالية كبيرة.

اليوم ما يمكن نصورو المشاريع تكون ناجحة إلى ما شركنا الساكنة في برجة المشاريع في تنفيذها وتديرها، ما يمكن مثلا نصورو على أنه ممكن يدار سد كبير قرب الدواوير، ثم تلك الدواوير تعاني من العطش، ما يمكن نصور أنه بالنسبة للجماعة قروية يكون حداثا مشروع كبير مميكل يعني كطاقة ريحية ولا الطاقة الهوائية، ثم ساكنة تلك الجماعة لا تستفيد من التشغيل، يعني يجب على أنه تكون مراعاة التأثير المباشر والوقع المباشر لتلك المشاريع على الواقع المعيش للساكنة.

كذلك الاستثمار الخاص مزيان نجيو الاستثمارات الخارجية ومزيان نعولو على المقاول الموطنة باش نتمني لنا المناطق النائية والمناطق التي تعاني من التأخر في التنمية، ولكن كذلك يجب التعويل على الفاعلين الجهويين عن طريق إجراءات إدارية التي تكون بسيطة، مؤشر مثلا معين بالنسبة لجهة العيون الساقية الحمراء، مشاكل التمويل إلى ما كان العقار محفظ ما يملكش نولجو للتمويل البنكي، 15% فقط من النسيج الحضري الذي كاي في حمة العيون الساقية الحمراء وكذلك الداخلة هو محفظ، والسبب إجراءات إدارية، روتينية وثقيلة، يجب معالجة هذا النوع من القضايا وتفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل إلى السؤال الآتي الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية وموضوعه مقارنة الحكومة لمحاربة الغش المدرسي، والكلمة لأحد السادة المستشارين

من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء المحترمين،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير المحترم،

أظن أن ظاهرة الغش المدرسي خاصة في الامتحانات الختامية أصبحت تقلق وتقلق الجميع، هي مسؤولية، مسؤولية مشتركة تشارك فيها الحكومة والمجتمع برتمته.

فإذا أعددتكم، السيد الوزير، ليس لمحاربة الغش، فأظن أن اليوم أصبحت حتى بعض الآباء ساعهم الله يشجعون أبناءهم على الغش، وهنا هذا مساس بواحد الكرامة، مساس بالقدسية، مساس بالقيمة ديال الامتحانات، فالاجتهادات ديالكم ماذا أعددتكم، السيد الوزير؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي**والبحت العلمي:**

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون،

في البداية، رمضان مبارك كريم أعاده الله علينا جميعا بالخير واليمن والبركات.

كما تعلمون إن شاء الله الثلاثاء المقبل غادي يكون عندنا ميعاد مع امتحان الدورة العادية لامتحانات البكالوريا، وأغتنم الفرصة أن أقدم التنويه لجميع المتدخلين، أساتذة، مفتشين، مسؤولين، سلطات محلية وأمنية، لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام.

وأريد أيضا بهذه المناسبة أن أقدم وأتمنى التوفيق لجميع التلميذات والتلاميذ المترشحين والمترشحات، وأدعوهم من هذا المنبر إلى الالتزام بمبادئ التنافس الشريف، بما يضمن لهذه الامتحانات المصدقية على قاعدة الاستحقاق وتكافؤ الفرص.

ولهذا الغرض، فقد اتخذت الوزارة جميع الإجراءات اللازمة والضرورية لتمكين المترشحات والمترشحين من اجتياز هذا الاستحقاق التربوي في أجواء وفي أحسن الظروف وبفرص أكبر للنجاح.

وأريد أيضا من هذا المنبر، أطلب من الآباء باش يقولوا لوليداتهم يخلبو الهواتف النقالة في المنازل ديالهم، راه الحياة على الهواتف داخل المؤسسات هو بمثابة غش أيضا، وهذه برقية أوجهها لأولياء وآباء التلاميذ.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

السيد الوزير المحترم،

شهد فضاء جامعة ابن زهر بأكادير مواجهات بين فصليين طلابيين أسفرت عن مقتل طالب جامعي متأثرا بجراحه.

السيد الوزير المحترم، أمام هذا الوضع المؤسف الذي حول الجامعة المغربية من فضاء لتلاخ الأفكار وللتحصيل العلمي إلى فضاء للعنف والتطاحن الإيديولوجي، نسألكم عن الإجراءات التي اتخذتموها لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة؟
وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلفا بالتعليم العالي والبحث العلمي:
السيدة الرئيسة،

السادة المستشارين المحترمين،

رمضان مبارك سعيد.

أولا هذه الظاهرة المشينة والمدانة بكل عبارات الإدانة عندها جوج ديال الأسباب.

أولا، هناك مع كامل الأسف أشخاص لا ينتسبون للجامعة ولا يقطنون في الأحياء الجامعية، وأحيانا يمارسون العنف حتى في المحيط ديال الجامعة، مع كامل الأسف أيضا هناك لجوء فئة معزولة من الطلبة إلى العنف لتصفية حسابات سياسية وإيديولوجية كما تفضلتم لا صلة لها بالفضاء الجامعي كفضاء لتلاخ الأفكار وتبادل الآراء ولحسن تدبير الاختلاف.

حالة أكادير تابعتها مباشرة، أدت كما تفضلتم إلى وفاة الطالب "بدري عبد الرحيم"، بالمناسبة نتقدم بالتعازي لأسرته الكريمة متأثرا بجروحه وهو في طريقه إلى المستشفى، كان تفاعل سريع للسيد رئيس الجامعة والسلطات المختصة وكذلك الوقاية المدنية، كنتوجهوهم بالشكر الجزيل، احتواو الوضع بالسرعة اللازمة.

الأجواء في جامعة أكادير الآن مرت فيها الامتحانات في أحسن الظروف بفضل تضافر جهود الجميع، وأيضا نبغي نظمنا الرأي العام إلى أن الامتحانات في مختلف الجامعات المغربية، راه عندنا حوالي 915 ألف طالب الآن يجتازون الامتحانات، وكلها الحمد لله تمر في أحسن الظروف، باستثناء بعض الحالات التي نعالجها في حينها.
وشكرا.

بالنسبة لمواجهة الغش المدرسي، المقاربة المعتمدة لمحاربة الغش احنا اليوم حريصين، الوزارة حريصة باش تتعامل مع هذه الظاهرة بصرامة وحزم، وبدينا كنعقدو لهذه الامتحانات هاذي واحد الشهر، وهذا الحمد لله هذا التنظيم، وهذه الإجراءات كانوا إجراءات تحسيسية تنظيمية وزجرية، الزجرية، كما تعلمون، فقد صادق المجلس الحكومي الخميس الفارط على مرسوم بتطبيق القانون 02.13 اللي كان صدر في غشت 2016 بعد ضبط واحد العدد كبيرة من الحالات ديال الغش أثناء الدورة العادية والاستدراكية ديال البكالوريا ديال 2016، كانت توصلنا ب 16000 حالة اللي ضبطت أثناء اجتياز الامتحان وأيضا أثناء التصحيح، والحمد لله هذه الأعداد تقلصت سنة بعد سنة، العام اللي فات كانت غير 6300 حالة أي واحد التقليل بنسبة 60%.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

أظن أن الاجتهادات ميمونة وأتمنى تكلل بنجاح. اليوم أصبح الأستاذ في خطر كذلك، ممدد لأن الآباء والأسر عاجزة على ضبط التلاميذ، فالسؤال ديال الفريق الاستقلالي اليوم الهدف منو هي التحسيس والتوعية واستغلال جميع الوسائل الإشهارية باش يمكن لنا نحسبو الآباء والأسر لإيقاف هذا النزيف الذي يمس القيمة العلمية ديال المجتمع المغربي ككل، الحمد لله كنشكرو المبادرات الطيبة ديالكم، لأن حتى العدد ديال الحالات تقلص، فخاصنا نزيدو بنادرو.

والله يكون في عون الأستاذ أكثر من التلميذ، لأن احنايا كنعيشو وكنسمعوا راه اليوم هاذ الظاهرة خاصنا نحاربوها ونحاولو نتغلبو عليها إلى اجتماعنا ككل، مجتمع مدني، الجمعيات، الوزارة ديالكم، وزارة الداخلية، الجميع مسؤول عن هذه الظاهرة اللي هي تيخصنا تتوقفو باش نحاربوها ونعطيو القيمة للشهادة المغربية.

والله الموفق.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثاني، موضوعه تجدد ظاهرة العنف داخل الجامعات المغربية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تأفيلالت يعني تدار لهم الاقتطاع يعني الاقتطاع غير بوحدهم، الآخرين تخلصوا مزيان وهما قطعوا لهم واحد 300 ولا 400 درهم، السيد الوزير هاذ الشي راه ماشي معقول بالنسبة لجهة درعة تافيلالت.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للحكومة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلفا بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم،

أولا، ليس هناك سكوت هناك متابعة دقيقة يومية سواء من طرف الجامعة، الوزارة أو من طرف الشركاء ديالنا في القطاعات الحكومية الأخرى كوزارة الداخلية وغيرها.

هناك إستراتيجية واضحة تتعامل بها الوزارة فيما يتعلق بهذا الموضوع، أولا إزالة أسباب الاحتقان كلها، بما في ذلك فتح المجال أمام الطلبة للممارسة أنشطتهم العلمية والفكرية والثقافية في الفضاء الجامعي بشكل مسؤول ومؤسساتي ومدعوم من طرف الجامعات، هناك تسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وخاصة عبر برنامج متطور للأحياء الجامعية والمطاعم الجامعية وفق ما تسمح به إمكانات الوزارة، كما تعلمون.

هناك دعم التواصل مع الطلبة وتوفير المعلومات ذات الصلة بمسارهم الدراسي والتكويني، هناك رقمنة التسجيل بالنسبة للطلبة، هناك الإنصات إلى الطلبة والتفاعل مع مطالبهم التي تدخل في اختصاص الوزارة مع الحرص الشديد على عدم إرباك نظام الدراسة بالجامعة.

هناك أيضا، كما تعلم، مذكرة صدرت بشكل مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة التعليم العالي في 2014 نحن حريصون على تفعيلها، عندنا لجنة مختصة في الوزارة تتلقى تقارير عن وضعية الدراسة بالجامعات المغربية شهريا وتتفاعل مع الحالات الاستعجالية.

هناك دعوة صريحة إلى نزع أي غطاء سياسي نقابي مدني عن كل من يمارس العنف في الجامعة المغربية، وهذا نداء وطني للجميع حتى نحاصر هاته الظاهرة وحتى نقف ضدها ونضمن حق الطلبة والطالبات في فضاء آمن للدراسة والتحصيل الجامعي.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه دور المؤسسات الجامعية في مسار بناء الهوية المتقدمة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن أدي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تتابع منذ عدة شهور بقلق كبير الأحداث المؤسفة التي عرفتها عدة جامعات جراء تنامي أعمال العنف في صفوف الطلبة والطالبات، وخاصة ما جرى خلال الأسابيع الماضية بجامعة ابن زهر بأكادير، التي أصبحت تتكرر فيها باستمرار هذه المظاهر المشينة، ولم تتوقف الحكومة للأسف في محاصرتها وضبطها، مما نجم عنه اعتداءات وإزهاق أرواح برئية، قتل إزم، قتل دري، قتل الحسنواي "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا، فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا".

السيد الوزير المحترم، زمن الإيديولوجيات الراديكالية انتهى، وأصبحت اليوم الجامعة فضاء للتحصيل المعرفي وللتفكير العمومي الهادف، وليس فضاء لتصفية الحسابات السياسية والعرقية وتصريف الأفكار العدمية.

إننا نتأسف كثيرا على ما أصبحت تعيشه الجامعة المغربية اليوم من مظاهر العنف غير المبرر ومن مواجهاة واعتداءات دامية، وخصوصا برحاب جامعة ابن زهر بأكادير التي تعرف تجدد الصراعات بين الفصائل الطلابية بها، والتي تكن العداء لبعضها البعض بسبب خلافات إيديولوجية، وعلى وجه الخصوص بين طلبة مناطق الجنوب الشرقي، تنغير، زاكورة، ورزازات والراشيدية، طلبة المناطق الصحراوية المغربية التي يوجد من بينهم من يحمل توجهات انفصالية.

لذلك، السيد الوزير، أصبح من غير المقبول اليوم السكوت على هذه الوضعية الكارثية التي يذهب ضحيتها طلبة إقليم تنغير، وزاكورة، وغيرهم من أبناء الجنوب الشرقي، الذين منعوا من اجتياز الامتحانات.

السيد الوزير، قلت دبا راه دازو الامتحانات، عندنا الناس اللي ساكنين في الدوار ديالي ما دوزوش الامتحانات، وتصرفقو وتعطاو لهم (coup de pied) وتمنعوا وسكنوا في الأحياء ب 16 و 17 و 18 واحد في غرفة واحدة، وتمنعوا باش يميشو يدوزو الامتحانات، ما ذنهم إذا كرروا هذه السنة، الوضعية النفسية دياهم السيد الوزير المحترم.

وعلى هذا الأساس، طالبناكم ولاننا نطالبكم بإحداث نواة جامعية لهذين الإقليمين، لأنه يبقى الحل الأنسب للقضاء على هذه الظاهرة التي تتجدد باستمرار ولن تتوقف لوجود تراكات ما بين هاته الفصائل، وهي تسيء بطبيعة الحال لنظامنا التعليمي الجامعي، السيد الوزير المحترم.

وكاين مشكل آخر بالنسبة للأساتذة المتدربين ديال جهة درعة

- في مجال تأهيل الموارد البشرية وتحديث القطاعات والحكامة؛
- وأيضا تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية للطلبة؛
 - أيضا هناك شيء يدخل في اختصاص الجهات اللي هو تشجيع البحث العلمي التطبيقي، طبقا للاختصاصات المخولة للجهة؛
 - ثم هناك منظور أيضا بمعايير محددة لكيفية فتح مؤسسات جامعية مستقبلا في كل جهة، تتوفر فيها مجموعة من المعايير المندمجة. وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير.

جميل ما سمعناه، ولكن مع الأسف ألفنا أن كل حكومة أتت وإلا تأخذ مجال التعليم كجال للتجارب، وتنشوفو التناقض، تنشوفو مفارقات، يجب الحد من هذا لأنه الحكومة السابقة، وسلفكم السيد الوزير، كان تيتكلم لنا هنا في هاذ القبة على جمع الجامعات، في الوقت اللي جات الجهوية المتقدمة اللي الآن تلزم وتلزمنا جميعا أن تكون جامعة قائمة الذات في كل جهة من جهات المملكة بخصوصياتها.

إذن كفي من التجارب اللي تيقولو أولاد الشعب هما (Les cobayes) في هاذ التجارب، في الوقت اللي هاذ القطاع تكون عندو واحد الرؤية، واحد المخطط على عقود ونجيدو منو الديماغوجية السياسية والشعبوية الحاوية، كالتسويق المفرط للمنح والتفاق فيما يخص التعريب إلى غير ذلك. هناك جهات، السيد الوزير، لا تتوفر على الجامعات ويظل أبنائها مشنتين على جهات أخرى، على سبيل المثال لا الحصر جهة درعة تافيلالت مشنتين على 5 جهات، مراكش التي ذكر زميلي ما وقع فيها، وتتذكر إزم والآخريين، كذلك أكادير وكل ما يقع فيها الآن ولي عودة للموضوع، والمسافات السيد الوزير بالنسبة لهاذ الجهة راه بمئات الكيلومترات، عائلات فقيرة تباع كل ما لديها من أجل تدريس أبنائها.

السيد الوزير،

فيما يخص هاذ الجهة، واش من المعقول أن عشرات الآلاف من الطلبة يتشتتوا على خمسة ديال الجهات؟ هذا ماشي معقول، بغينا منكم اليوم التزام، التزام أمام الملاء بأنه راه قلتها، ولكن ما بغينشاي فهديك اللغة ديال التسوييف، لأنه شعبناها، كل مرة سوف وسوف، قولوا لينا بالوضوح واش غتديروا جامعة في درعة- تافيلالت قائمة الذات؟ أو لا ما غتديروهاش أو إلى غادي تديروها قول لنا فوفاش؟ بركة من التسوييف، وبكل احترام، السيد الوزير، ويعني استشرفت أملا فيما قاتم في جوابكم.

هناك، السيد الوزير، هاذ الموضوع ديال العنف، مع الأسف الوقت لا

المستشار السيد الحو المربوح:

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسيدات المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تعتمون القيام بها لإدماج الجامعة في ورش الجهوية المتقدمة؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم

العالي والبحث العلمي مكلفا بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا سؤال وإن كان يعود إلى 2016 ولكنه آني ومحين، لعلمكم استشرفت فيه فعلا ما ينبغي أن تقوم به الجامعة في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة. الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 أخذت بعين الاعتبار هاذ المعطى، ودعت إلى ضرورة خلق عرض جامعي مندمج في كل جهة، وهذا توجه إستراتيجي في أفق 2030، إن شاء الله، نحن نقوم الآن بعملية التنزيل عبر الإجراءات التالية:

الإجراء الأول هو إعادة ترتيب الخريطة الجامعية الوطنية، وهذا مرسوم صادق عليه مجلس الحكومة هاذي واحد 2 ديال الأسابيع، تم بموجبه إعادة تسكين مجموعة من المؤسسات الجامعية في التراب ديال الجهة، مثلا المؤسسات الجامعية ديال الحسيمة كانت تابعة لوجدة، الآن أصبحت تابعة لجامعة عبد المالك السعدي بتطوان انسجاما مع الجهة. نفس الشيء بالنسبة لخريكة، المؤسسات الجامعية التابعة لخريكة كانت تابعة لسطات، في حين أصبحت الآن تابعة لبني ملال. نفس الشيء بالنسبة لخنيفرة² (EST) ديال لخنيفرة كانت تابعة لمكناس وأصبحت تابعة لبني ملال، هذا كولو في إطار إعادة ضبط الخريطة الجامعية وطنيا؛

ودعونا أيضا الجامعات على أن تعقد اجتماعات مع الجهات ومع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل وضع خريطة جامعية جهوية في كل جهة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها الاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية، مع افتتاحها وطنيا ودوليا؛

المسألة الثالثة هي مهمة جدا، نشجع الشراكة بين الجامعات والجهات من أجل:

- أولا فتح تكوينات مستجيبة لتنمية الجهة؛
- إعداد برامج للتكوين المستمر لفائدة المقاولة والجماعات الترابية، وخاصة

² Ecole Supérieure de Technologie.

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها المباشرة وغير المباشرة في تأهيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي عبر تسهيل المواصلات، وكذا المساهمة في الحد من الفوارق الجهوية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، ما هي الإجراءات التي ستقومون بها في مجال المراقبة والجودة أثناء بناء الطرق والصيانة المتواجدة منها بهدف جعلها أكثر متانة ومقاومة لكل مظاهر عن طريق المراقبة الصارمة لمواصفات البناء؟
شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعلم على أنه بالفعل اليوم الصيانة ديال الطرق والجودة ديالها يخضع إلى منظومة اللي هي متكاملة على صعيد وزارة التجهيز، وهاد المنظومة فيها مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى هي المرحلة ديال الدراسة، واللي من خلالها تم الدراسة من طرف الوزارة أو من تكلفها بذلك مكاتب الدراسات، ويتم المصادقة أو تتم المصادقة على هذه الدراسة من طرف مصالح الوزارة إلى أن يتم تفويت الصفحة ديال الطريق إلى مقاول من المقاولات، وهذه المقاولات خاصة تكون مؤهلة ومصنفة، بمعنى عندها واحد المجموعة ديال المعايير ما يمكنش جميع المقاولات تساهم في جميع المشاريع، فهناك تصنيف خاص على حسب المشروع من طرف المقاول، إذن هذا هو الضامن الأول.

الضامن الثاني، هو المرحلة ديال الإنجاز ديال الأشغال اللي تكون تحت مسؤولية الوزارة مباشرة من خلال لجنة للتنج، تكون دائما فيها إما المدير الجهوي أو المدير الإقليمي زائد رئيس ديال التجهيزات الأساسية زائد تقني، وفي بعض الأحيان ملي تتكون مشاريع كبيرة يتم مصاحبة الوزارة بمكاتب ديال الدراسات إذا كانوا مشاريع كبيرة.

إذن هذا هو الإشكال اللي هو مرتبط بالمرحلة الأولى والثانية، بالإضافة إلى مختبر اللي يكون مختص بالمراقبة ديال الجودة، وبالفعل هذا المختبر هو مؤهل بالإضافة إلى المهندس الطبوغرافي اللي تيعمل على تحديد جميع الكميات ديال الأشغال اللي خاصها تكون.

إذن هذه الأمور تتم بهذه الطريقة، لكن هناك كثير من الاختلالات التي قد تقع في العديد من المشاريع أو في بعض من هذه المشاريع، وبالتالي الوزارة تعمل نفس الإضافة إلى هذه المرحلتين تعتمد إلى برنامج سنوي

يكفي، بغيت نقول أن العنف داخل المؤسسات الجامعية من مسؤوليتكم، وعليكم السيد الوزير أن تحموا الجامعة من هذا العنف وأن تحمونها كذلك وهذا مهم جدا من المؤامرات الخارجية التي تريد أن تزرع الفتنة في البلاد، ما قلت على درعة- تافيلالت، أقولها أيضا على تسريع إحداث الجامعة في العيون، لو كانت الجامعة في العيون ربما ما يكونش هاذ التماس اللي كاين في أكادير.
وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلفا بالتعليم العالي والبحث العلمي:
شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا أتم تعلمون على أنه نحن بصدد قانون إطار يقطع كما قال جلالة الملك، مع الإصلاح وإصلاح الإصلاح، وهذا القانون الإطار كما تعلمون سيضع رؤية واضحة للمدرسة المغربية وللجامعة المغربية، وبالتالي لن تكون هناك تجارب كما تفضلتم، وهذه ضمانة مهمة جدا.

الاقتراحات التي تفضلتم بها، كلها تندرج ضمن ورش كبير جدا نشغل عليه في الوزارة اللي هو إعداد الخريطة الجامعية الوطنية، أنا عطيتك الإجراءات الأول ديال تسكين بعض المؤسسات الجامعية.

هناك أيضا دراسة لإحداث مؤسسات جامعية في المناطق اللي ما فيهاش مؤسسات جامعية، وما غنتكلمش على حالة واحدة، وإنما هناك حالات كثيرة ومتعددة، إنما هناك معايير، كاين ثلاثة المعايير:
المعيار الأول.

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، نشكر السادة الوزراء على مساهمتهم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع التجهيز والنقل، وموضوعه مراقبة الجودة في بناء الطرق، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، الدور الكبير الذي تلعبه الطرق في

بها أهل الريف أن هناك مشروع اللي غادي يحرك الاقتصاد ديال المنطقة؟
قوة المنعرجات و (la ponte) شي طالع شي هابط، فهنا المقابلة تنفذ ذاك
الشي اللي تعطى لها في الدراسات.

طريق أكادير السيد الوزير كذلك، طريق أكادير ذيك (la ponte)
اللي ما بين أكادير وإيمتانتون هذيك قنلت المغاربة وقنلت السياح وقنلت
كلشي، يعني علاش ما كاينش واحد الاجتهاد لدى مكتب الدراسات ما
يخدمش لنا من الرباط ويحط المشروع عبر (satellite) وينزل، خاصو
ينزل للميدان، شفتنا الأجانب هولندا وإسبانيا كيحطوا الطرق على مياه
البحر، وما عمرك تشوف شي اعوجاج أو لا شي منحدرات فيها.
آن الوقت باش نعرفو أن هناك ..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للحكومة.

السيد كاتب النولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف
بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة.

هو السيد المستشار في جزء مما قاله لا يمكن إلا أن نعمل في الحكومة
على المزيد من المراقبة ومزيد من التدقيق، لكن التعميم لا يمكن أن يكون
سائدا في مثل هذه.. لأنه إذا تكلمنا على 55 ألف كيلومتر وجدنا منها 200
ولا 300 ولا 400 تبقى النسبة محدودة، هناك بعض الإشكالات اللي هي
مرتبطة ببعض المقاطع الطرقية، السيد المستشار تفضل بطرح بعضها، لكن
اليوم ما يمكنش نقولو كاين إشكال في الحكامة ديال التدبير ديال هذه
المشاريع، لأن الهيئات الرقابية، واتم تتعرفوا هاذ الشي ديال المشاريع
وتتعرفوا هاذ الشي ديال (les réceptions) كيفاش تيم، وتتعرفوا أنه هاذ
المشاريع اللي فيها الملايين ديال الدراهم راه بالإشكال في كثير من الأحيان
وهنا تكون هناك مراقبة في مراقبة، في مراقبة في تتبع، في تتبع، فيتأخر
المشروع أكثر مما يلزم.

في كثير من المشاريع اضطرت الحكومة لإيقافها لأنها ملي خرجت
للميدان وعابنت، قلت أنا كاين لجنة تقنية اللي تتمشي تعالين في بعض
الأحيان وأوقفت مشاريع ومنها واحد اللي تكلمتو عليه اللي توقف أكثر من
6 سنوات.

المشروع ديال إمنتانتون نحن بالفعل الحكومة ترى على أنه ذيك
(la ponte) هي، نحن الآن بصدد إعادة النظر بالفعل في هاذ
الطريق السيارة ديال إمنتانتون لأكادير على أساس أننا باش ما
ييقاش فيه أيضا...
شكرا.

للمراقبة والتدقيق، عندنا برنامج سنوي للمراقبة والتدقيق ديال الطرقات،
على باش نشوفو المطابقة، عندنا أيضا الخبرات التنفيذية التقنية اللي تتكون
في بعض الحالات اللي تتكون فيها الوزارة تشك بأنه المقاول لا يستعمل إلى
آخره وما تيخضعش ل (CPS) وهناك أيضا مهمات سنوية ديال التفتيش
اللي تقوم بها الوزارة للعديد من المشاريع، وتقريبا خلال 3 سنوات الأخيرة
كانت هناك أكثر من 50 مهمة ديال التفتيش للحفاظ على الجودة الحقيقية
للطرق.
شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الممس:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير،

ذاك الشي اللي جا على لسانكم وبزاف ديال الإجراءات اللي تتقوموا بها
والمساطر اللي تتمر بها هو اللي خاصو يتدار فعلا، ولكن واش كاين آليات
المراقبة؟ هناك إجماع على أن هناك غياب الجودة وتراجع خطير ديال
الجودة ديال الطرق على الصعيد الوطني، فإذا مشينا السيد الوزير، وانتموما
تمشيوا لطنجة هذيك الطريق السيارة هذيك قوة المنحدرات اللي فيها،
أليس هناك غياب الجودة؟ ثم الطريق السيارة ديال تازة فاس وجدة، المقطع
ديال فاس تازة هناك نقطة موت، نقطة سوداء، لم يعد عذر ديال أن هناك
تراجع الجودة نظرا لتحركات والأجواء ديال المناخ، لا، هناك أخطاء في
الدراسة السيد الوزير، وخاصنا نعرفو بهاد الشي، مكاتب الدراسات اللي
شادة الطرق الآن على الصعيد الوطني خاصها تراجع نفسها وتشتغل بجد،
خاصها تنزل للميدان وتراقب فين غادي يتحط ذاك الطريق سواء السيارة
أو لا طريق إقليمية أو لا جمهوية، لأن كيحي يحط مشروع ديال 50 مليار
ولا 10 ولكن المحيطات ديالو كلها ما مشجراش، أراضي الخواص ما
مشجراش، الأراضي الغابوية ما مشجراش، إذن كيفاش هاد الطريق غادي
تبقى بالجودة ديالها وتبقى في واحد البنية جيدة؟ إذن هنا خاص واحد
الحكامة في التسيير وتنزيل المشاريع السيد الوزير.

ثم أشنو هي آليات المراقبة؟ يعني أنا بغيت واش كاين شي مهندسون
عامون؟ خلينا من المدير الجهوي، خلينا من المدير الإقليمي، خلينا من
المختبرات اللي غادي يخرجوا بشكل سري لمراقبة الأوراش والمملك العام ديال
الدولة فين كيحط؟ هناك اختلالات كبيرة السيد الوزير.

الآن الطريق السريع اللي كتدار بين تازة الحسيمة، هناك نقط سوداء،
هذيك (la ponte) اللي عند تيزي وسلي، واش هذيك عاد خللات
المنعرجات خللات شي جودة ولا شي قيمة لذيك الطريق السريع اللي يفرحوا

جانب مؤسسة للا سلمى للوقاية والعلاج من السرطان، برنامج ديال المكافحة ديال التدخين باعتباره محور إستراتيجي للخطة الوطنية للوقاية من السرطان ومكافحته، كذلك الوزارة تقوم بالاستشارة الطبية من أجل الإقلاع عن التدخين على مستوى كل المراكز الصحية وكذلك على مستوى 60 نقطة داخل المستشفيات، التكوين ديال أطباء أخصائيين في الرئة كذلك.

فعلا الموضوع اللي أشرت هو المقتضى ديال القانون، هنا حقيقة كين إشكال أول هو أنه ربما في إفريقيا احنا البلد الوحيد إلى جانب الصومال اللي مازال ما صادقش على الاتفاقية ديال المنظمة للصحة العالمية اللي تتخص المكافحة ديال التبغ، وهذا تيشكل كذلك ارتباط مع القانون اليوم اللي مبقاش ملأّم مع هاذ الاتفاقية.

فعلا القانون تم المصادقة عليه في 1996 ولم يتم نشر مشروع المرسوم. كان هناك من طرف الفريق الاستقلالي تقدم بمقترح قانون 2007 تم المصادقة عليه في 2008 لم يتم نشره، لأنه كان فيه واحد الناقصة واحد الإشكال، حيث أن وزير العدل هو اللي حضر النقاش داخل اللجنة ديال اللي ناقشت هاذ القانون وليس وزير الصحة، وأوصت الأمانة العامة باش يكون يتعاد النقاش مع وزير الصحة.

اليوم هناك دراسة الآثار الاقتصادية والوبائية للتدخين في طور الإنجاز مع منظمة الصحة العالمية، هناك كذلك دراسة ديال المسح حول التدخين ديال الشباب بين 13-15 سنة وهناك دراسة ديال تقييم النظام الضريبي وعلى التدخين مع المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة ديال الحمارك والمنظمة العالمية، هذه الدراسات كتعطينا عناصر ديال الترافع أقوى باش يمكن إن شاء الله نخرجو هاذ القانون ونصادقو على الاتفاقية الدولية. وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير.

تنشكروك، ولكن أنا متيقن ومتأكد بأنك أنت كوزير ما مآمنش بهذا الجواب اللي جاوتي، لأن سؤالي كان واضح، ما سولتكمش على الأضرار ديال التدخين، وما سولتكمش على الوقاية، سولتكم على المال ديال المراسيم التطبيقية، وقلت لكم متى سيتم إخراج هذه المراسيم؟

جاوبتيني جواب خارج على هذا، ما فهمتني إذا كنتو فعلا المعانة ديال المواطنين في إطار التدخين ما قدرتوش تساهموا فيه حتى بإخراج مرسوم كيفاش كيمن لكم تكونوا مع المواطنين؟ وانتوما تتعلموا وتتعرفوا بأن هذا التدخين كيضر لا اللي كيكيمي ولا اللي ما كيكمش، لا في الأماكن العمومية في

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته.

ونواصل مع السؤال الموجه لقطاع الصحة وموضوعه غياب المراسيم التطبيقية لمنع التدخين في الأماكن العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، لقد صادق البرلمان على قانون منع التدخين بالأماكن العمومية، وقد استبشر المغاربة خيرا بهذا القانون الذي يراعي البعد الحقوقي والإنساني للمواطن، كما ميز هذا القانون بلادنا لتكون ضمن الدول التي صادقت بدورها على مثل هذه القوانين الهامة، خصوصا وأن له علاقة بالصحة العامة للمواطنين.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير: ما مآل المراسيم التطبيقية لتنفيذ هذا القانون؟

ومتى سيتم إخراجها إلى حيز الوجود؟ ومتى سيتم إخراجها إلى حيز الوجود؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيدة الرئيسة.

أشكر الفريق الاستقلالي على طرحه لهذا السؤال.

كما تعلمون فالتبغ يصنف من قبل منظمة الصحة العالمية من بين أهم المخاطر ديال الصحة العامة، يحتوي على أكثر من 250 مادة مضرّة للصحة وأكثر من 50 مادة اللي تتأدي للسرطان.

التبغ مسؤول على 85% من بعض السرطانات كسرطان الرئة والفم والحنجرة والبلعوم والكلي، تيزيد كذلك من مخاطر أمراض القلب والأوعية الدموية، من خطر الإصابة بالنوبات القلبية والسكتة الدماغية، الوضع الوبائي في المغرب هناك 8% من الوفيات ناتجة عن التدخين، النسبة ديال المدخنين تتوصل إلى 18% وأكثر من 40% هم معرضين بشكل غير مباشر المدخنين السلبيين (le tabagisme passif).

بطبيعة الحال الوزارة تقوم بدورها فيما يخص الوقاية، هناك عمل من أجل الوقاية من آثار ديال هاذ الظاهرة، وزارة الصحة وضعت مخطط إلى

السيد المستشار،

فعلا هذه الإشكالية ديال مدة الأشغال في المطار ديال محمد الخامس مطروحة ومطروحة منذ سنوات، فعلا هاذ الورش كان انطلق يمكن في 2010، وعرف كذلك واحد الفترة اللي كان الورش متوقف نهائيا لمدة أربع سنوات، وهذا يرجع لأسباب متعددة، أسباب غالبا فيها أسباب تقنية، لأن الدراسات ما كانتش متكاملة بالطريقة الكافية، وكذلك نظرا للوضعية الداخلية ديال المكتب اللي عرف واحد الفترات ديال الجمود لمدة سنوات.

انطلق فعلا الورش من جديد في 2014 بعد تحسين وتحيين الدراسات باش يكون الفضاءات الاثنتين، لا المحطة الأولى ولا المحطة الثانية مرتبطين بطريقة فعالة، وفعلا الآن وصلنا تقريبا نهاية الأشغال، الأشغال منتهية تقريبا، جاهزة ب 95%، احنا وصلنا لواحد المرحلة ديال تجريب التجهيزات اللي كاينة في هاذ المطار قبل فتح هذا المطار كنظن في الأسابيع القليلة المقبلة، واحنا متبعين هاذ الورش ديال هاذ المطار بطريقة منظمة.

كتعرفو أن المطار ديال محطة محمد الخامس استقبلت السنة الماضية في 2017 ما يناهز 9 ديال المليون ديال المسافرين، بينا الطاقة الاستيعابية ديال المحطة كما هي الآن قبل فتح المحطة الأولى ما كتعداش 7 مليون نسمة، ففضل هاذ التوسعة اللي غادي تكون، غادي نكونوا إن شاء الله وصلنا لواحد الطاقة ديال 14 مليون ديال المسافرين اللي غادي تمكن باش تقدمو خدمات أحسن للمسافرين اللي كيمرو عبر هاذ البوابة الأساسية ديال المملكة.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد ريجان:

لقد عمل المكتب الوطني للمطارات منذ مدة على فتح أوراش مهمة، بهدف الرفع من جودة الخدمات وتقوية البنيات التحتية بالعديد من المطارات، والعمل على توسيع وتجديد بعض المرافق لكي تتناسب مع المعايير الدولية الدقيقة في تهيئة المطارات، ولأن مطار مدينة الدار البيضاء هو من أهم المطارات ببلادنا.

لذا يستقبل سنويا حوالي 10 ملايين من المسافرين، وحيث أنه البوابة الرئيسية لاستقبال العديد من شركات الطيران، كان أمر توسع المحطة وإعادة صيانة البنيات التحتية ضروري، ولكن مع الأسف منذ انطلاق أشغال توسعة المحطة منذ سنة 2009، وهي تعرف المزيد من التعثرات، إذ أصبحت الطاقة الاستيعابية عاجزة على تحمل أكبر عدد من الوافدين، ونحن اليوم على متم سنة 2018 ولم تر المحطة النور مما قد يسيء إلى القطاع السياحي ويشكل نقطة سوداء في ملف ترشيح المغرب لمونديال

جميع الوزارات جميع المسائل العامة جميع المرافق العامة.

السيد الوزير،

إذا كان فعلا عندكم كبدية على هاذ المواطنين وعلى هاد المغاربة خرجوا مرسوم، ما غيتطلب منكم ولا درهم، غادي يتطلب منكم قرار، يمكن لكم تخرجوه، لأن في الجواب ديالكم واللي يمكن لي نستافد منو وهو تدافعون على شركات التبغ، هاذ الشي اللي غادي يمكن لي نقول، إنكم تدافعون على من يبيع هذه المادة حتى تبقى تسري في هذا الإطار ديال المواطنين.

إذن أنا كنتقول وكنطلب منك السيد الوزير بكل احترام، قل فوقاش غادي نخرج هذا المرسوم وخلي تحي شي قوانين تكميلية وتكلمو عليها من بعد ما كين مشكل، ولكن يخرجوا بعدا المراسيم التطبيقية لهذا القانون هذا، لأن شكون اللي كيستافد منه، من الذي يستفيد من عدم إخراج هذه المراسيم السيد الوزير؟ هذه علامة الاستفهام.

أتم مسؤولين، الحكومة مسؤولة أمام الله وأمام العبد، كيفاش كيمكن لكم انتموا كتساهموا في الضرر ديال المواطن وكتجيوا وكنسولوكم وكنجاوبونا خارج الموضوع.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نشكر الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع السياحة، وموضوعه مآل المحطة الجوية الأولى بمطار محمد الخامس، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد ريجان:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمون،

عرف ورش توسعة المحطة الجوية الأولى بمطار محمد الخامس الدولي بمدينة الدار البيضاء عدة تعثرات منذ انطلاق الأشغال بهذه المحطة، مما يؤثر سلبا على السير العام للمطار، لذا نسألكم السيد الوزير عن أسباب تعثر إخراج المحطة الجوية في موعدها المحدد.

والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعتقد أنه بالنسبة للجواب ديانا اللي في وزارة الثقافة مادام أن الأمر يتعلق بمعايير الدعم للأعمال الإبداعية والفنية، تنقول بأن هناك مخطط عملي تنفيذي لوزارة الثقافة والاتصال فيما يتعلق بمعايير ديابال الدعم، تطبيقا للمقتضيات والمكتسبات الواردة في دستور المملكة خصوصا الفصل 26، أن السلطات العمومية تدعم المجال ديابال الإبداع والفن والثقافة، وهناك معايير أساسية هي: الشفافية، الحكامة وهناك مبدأ المساواة، تكافؤ الفرص. طبعا هناك بعض المعايير المتعلقة بالعدالة المجالية، وهناك مجموعة من المعايير تمت إضافتها خلال هذه السنة، من أهمها مثلا هناك رقمنة آليات وطلبات الحصول إلى غير ذلك، وهناك دفتر ديابال التحملات، وهذا المجال هو اللي تيعطينا أنه لا بد أن تكون هناك شفافية والحكامة في إطار توزيع هذا الدعم اللي تمنحو وزارة الثقافة لمجموعة من القطاعات، سواء ديابال المسرح أو الكتاب أو الموسيقى. وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

شكرا السيد الوزير.

وأولا رمضان مبارك، هو في الحقيقة احنا رمضان هو اللي خلانا باش نجبدو هاذ السؤال، لأن الحقيقة رمضان تيتسناوه المغاربة بواحد الشوق، تنسناو رمضان والقنوات المغربية ديانا تتوجد لنا شي برامج وشي يعني رديئة ما كنتستاهلش، وأنت السيد الوزير دبا قلت بأن أتما تندعمو الأعمال ديابال الإبداع والثقافة، وأنا تنشوف في البرامج اللي تتقدم في رمضان وبالخصوص على وجبة الإفطار ما فيها لا إبداع ولا ثقافة، كين ميوعة، كين أعمال رديئة، ما فهمتش أنا أشنو تيتندعم في هاذ السيتمكومات وهاذ الكاميرا الخفية وهاذ الشي اللي تيدار، أنا ما فهمتش أشنو تدعموا فيه السيد الوزير ولاش تيتقدم لنا أصلا؟

احنا المغاربة راه في غنى على هاذ البرامج هذه، هاذ السيتمكومات هاذي اللي ما عندهوم حتى شي فائدة، ما عندهم حتى شي.. أنا شخصيا وواحد المجموعة ديابال المواطنين ما عندها حتى شي معنى، وبالخصوص في وجبة الإفطار.

وكما ما عرفتش هاذ الموضة، واحد الظاهرة هاذ العام هاذ السنة هاذي جات جديدة عند بعض الممثلين، ما عرفت واش هاذي شي مدرسة فنية خرجت جديدة؟ أنه ولينا تنشوفو أن الأداء ديابال بعض الممثلين كلها بـ (des grimaces) التعواج ديابال الفم، التعواج ديابال العينين، واش هذا هو التمثيل؟ واش هاذ الشي اللي ابغينا نعطيو لأولادنا؟ احنا دابا راه أولادنا اللي ضايعين ما شي احنا، احنا مازال تقدر ما تنفرجوش في هاذ

2026، فالمسافرين ضاقوا ذرعا من طوابير الانتظار التي تطول مدتها، سواء عند الدخول أو الخروج، ويعتبر مطار محمد الخامس من أهم المرافق الإستراتيجية ببلادنا، إذ يعد منصة جوية، مالية، مصرفية، خدمتية في مجموع القارات الإفريقية، إسرار وثيرة الأشغال وإخراج هذا المشروع وفق جدولة زمنية محددة بمواصفات تضاهي مثيلاتها من المطارات الدولية وتزيد من طموحات جلالة الملك الذي يحرص على تطوير البنى التحتية المطارية في المملكة وجعلها نموذج في مستوى باقي المحطات الجوية. والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، ما كاينش تعقيب السيد الوزير؟ شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته. وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الثقافة والاتصال، وموضوعه معايير توزيع الدعم لفائدة الأعمال الفنية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

على إثر هزلة العرض الفني المقدم بالقنوات التلفزيونية الرسمية خلال شهر رمضان، وأمام تساؤل العديد من العاملين بالوسط الفني والمتابعين للأعمال الفنية عن معايير توزيع الدعم للإنتاجات والأعمال الفنية، نسائلكم السيد الوزير عن معايير توزيع الدعم للأعمال الفنية؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الاعرج، وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد المستشار.

غير فيما يتعلق بالموضوع ديابال السؤال، هل يتعلق الأمر بدعم الأعمال الفنية ديابال التي تتكون في القنوات العمومية؟ فهذه عندها مساطر ديابالها بوحدها، باعتبار أن هناك الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، أم السؤال اللي جانا احنا في وزارة الثقافة والاتصال يتعلق بدعم الأعمال الفنية في إطار المساطر الدعم اللي تنقوم بها وزارة الثقافة كل سنة، وبالتالي هذا هو باش ما يكونش الخلط فيما يتعلق بالتساؤلات المطروحة.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي تقوم بها وزاراتكم للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار، هاذي إلى كنتوا، السيد الوزير، تقرون على أن هناك ارتفاع في الأسعار في المواد الأساسية ديال المواطن؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن الناودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد المستشار.

فعلا هناك كانت زيادة في الأسبوع الأول، وهاذي هي العادة دائما الأسبوع الأول لرمضان فيه الزيادة، الآن الحمد لله الأمور غادية كنتستقر. وأريد بهذه المناسبة أن أشكر الناس اللي كلهم تفاعلوا معنا في الرقم 5757، لأن سمح لنا 12000 نقطة مراقبة، 691 مخالفة، وأكثر من 53 طن دالمواد الفاسدة، إذن المراقبة كايته، الأسعار الحمد لله بدأت تترجع للوضعية الحقيقية ديالها. شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة كنتجاوبنا على السؤال الآتي اللي رفضت تجاوبنا عليه بشكل رسمي، ما عرفناش اعلاش؟

على أي، السيد الوزير، ما تكلمت لناش، ما قلت لناش، راه تتقل لنا المراقبات وهاذي ولكن واش كايته فعلا شي مراقبة؟ احنا تنعرفو بأن ما كين لا مراقبة ولا هم يجزنون.

ونحيلكم على واحد، في الحقيقة كنا بغينا نعروض واحد الفيديو باش نستعنو به في إطار التعقيب على هاذ السؤال، ومزيان، ممكن تشوفو، هذا فيديو ديال السيد الوزير، ملي كان في المعارضة، يمكن يغيننا على التعقيب، كنا نتمناوا أنه يشفوه الجميع، يمكن يغيننا على التعقيب. ولكن راك عارف السيد الوزير أشنو كنت تتقول، المجتمع بيكي السيد

البرامج، ولكن الأولاد الصغار ديالنا راه تيفرجوا، راه الإذاعات المغربية تيفرجوا فيهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيسة.

شكرا السيد المستشار.

غير أنا ابغيت نوضح الدعم اللي كنتطيه وزارة الثقافة عندو مساطر ديالو وما داخلش في هاذ الشي ديال اللي تهضروا عليها فيما يتعلق بالسلسلات أو الأعمال الفنية التي تعرض في القنوات العمومية، يمكن يكون سؤال الأسبوع المقبل لغير ذلك فيما يتعلق بهاذ الأعمال اللي كنتعرض في القنوات، يمكن لنا نجابو عليها، ولكن أنا السؤال اللي عندي يتعلق بالدعم في المجال الثقافة والإبداع، وهذا علاش تنجابو أنا ماشي على مسألة متعلقة يعني بالسلسلات أو ما يتم عرضه، وإلى كان هناك سؤال راه احنا مستعدين نجابو عليها.

اللي بغيت نقول كذلك أنه فهاذ المجال ديال الإبداع وهاذ الشي ديال الثقافة غير برسم سنة 2018، وبالتالي هذه إحصائيات لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار، أن الوزارة توصلت ب 1267 طلب عرض مشاريع من طرف مجموعة من الفرق المسرحية والموسيقية، وكذلك من الكتاب ومجموعة من الجمعيات التي تشتغل في مجال الثقافة، هناك استفادت من الدعم 659 مشروع بمبلغ يناهز أزيد من 21 مليون درهم.

وبالتالي احنا تطبيقا لمقتضيات الفصل 26 من الدستور ندعم كل ما يتعلق بالمجال الثقافي والفني والإبداعي في إطار السياسة اللي كتتهجها وفي إطار المخطط التنفيذي ديال وزارة الثقافة والاتصال.

وهناك حاليا مجموعة من الطلبات توصلت بها وزارة الثقافة من طرف مجموعة من الجمعيات ديال المجتمع المدني، حوالي 872 طلب من طرف المجتمع المدني والجمعيات، واللجنة حاليا تعمل على دراسة هذه الملفات. وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته.

السؤال الموالي موجه لقطاع الشؤون العامة والحكامة وموضوعه ارتفاع الأسعار، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

الوزير.

السيد الوزير، المواد الأولية كلها في العالم نازلة واحنا عندنا مرتفعة، هذا كلامكم وما عرفناش أشنو تغير، ما عرفناش علاش (discours) أو لا الخطاب هو اللي تغير 180 درجة، واش لأن غيرتو المواقع والكراسي أو ولا شي حاجة وقعت؟

بالنسبة للمغاربة راه ما وقع حتى شي حاجة بالعكس تفاقمت أمورهم وتدهورت أكثر القدرة الشرائية ديالهم، وأتم ملي جيتوا زدتوا في الماء بطبيعة الحال وفي الكهرباء، أتما اللي زدتوا في ثمن القطار، أتما اللي زدتوا في واحد المجموعة ديال المسائل، أتما، السيد الوزير، اللي رفعتو الدعم على المحروقات.

والآن النقاش حول الموضوع دالمحروقات، هادوك 17 تقريبا حتى 20 مليار حسب تقديرات أطراف مختلفة، هادوك الفلوس ديال المواطنين اللي مشات من جيوبهم أشنو ناويين ديروا فيهم؟ غادي ديروا لهم عفا الله عما سلف عاود ثاني، هادوك الفلوس ديال المواطنين الناس تيقول لكم ما عندكمش كيفاش تردوهم للمواطنين، ردوهم لهاذ الناس، هاذ اللوبيات اللي قلت في الفيديو بأن الحكومة آنذاك تتحمي هاذ اللوبيات، أتم الآن تتحميوا هاذ اللوبيات وخاصكم تردوا هاذ الفلوس، والناس آس تيقولوا؟ هاذ الفلوس إلى رجعتوهم ديروهم مثلا غير في المستشفيات.

نخيلكم أيضا على موضوع المياه اللي هو مقاطع، وتنحي الشعب المغربي اللي ابتدع هاذ الفكرة ديال المقاطعة، لأن كندخلوهم للسجون في محطات مختلفة لأن تيطالبوا بحقوقهم.

المياه، السيد الوزير، ما نتكلموش على المياه المعدنية لأن حكاية أخرى، نتكلمو غير على ثمن المياه اللي تسميها مياه المائدة، مياه المائدة كيبيعوها في السوق للناس بتقريبا بواحد 2.5 درهم للتر، وفي الوقت اللي تنتشرى من المواطن العادي تيشريها من شركة التوزيع والوكالات ديال المياه كنباع ب 2.5 درهم هنا في الرباط ل 1000 لتر، وتنخليكم تشوفوا هامش الربح، وآس تدبر الحكومة في الميدان؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

في 2009 كنت تتقول المعقول، ودبا والو، علاش؟

دابا السيدة ما تتقولش المعقول مع الناس، علاش؟ في 2009 كانت الزيادة في الحليب إلى عندك الذاكرة، كانت الزيادة، إذن غوت على الزيادة، لا ما كاينش زيادة في الحليب اليوم من 2013 ما كاينش زيادة، نكذبوا على المواطنين، خليوني ما بغيثش نفوت اليوم، راه احنا صائمين،

ولكن تتجدونا.

شوف، أنا هاذ الصباح، وخليني نتكلم، أنا ما قاطعتش السيدة..

السيدة رئيسة الجلسة:

الله يخليكم خليو السيد الوزير يتكلم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

في 2009 كانت الزيادة وغوت لأن الغوات ديالي كان عندو محتوى، كايين اللي تيعوت دروك بلا محتوى، هذا هو المشكل الفرق بيننا وبين المعارضة كنجيب المعقول وبين معارضة كتجيب الكلام، والمواطنين عارفين شكون تيقول المعقول.

أمالك أنت وما عندك معارضة غير سكت.

السيدة رئيسة الجلسة:

الله يخليكم نظمووا اشوية الجلسة الله يخليكم.

الله يخليكم خليو السيد الوزير يتكلم الله يخليكم.

الله يخليكم حسبوا الكرونو باش نردو للسيد الوزير الوقت.

الله يخليكم خليوا الوقت للسيد الوزير، أرجوكم خليوا السيد الوزير يعقب على السيدة المستشارة، الله يخليكم في (la régie) نردو لو الوقت ديالو.

الكلمة لك السيد الوزير، الله يخليكم اشوية ديال النظام في الجلسة، السادة المستشارون، الله يخليكم نظمووا اشوية الجلسة، الكلمة للسيد الوزير.

السادة المستشارون، من فضلكم أرجوكم الكلمة للسيد الوزير.

السي الداودي لك الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

الشعب عارف شكون تيقول المعقول غير سكتوا، أجي جابو بلاصتو، كون صوتوا عليك الناس كون جيت هنا.

السيدة رئيسة الجلسة:

السادة المستشارون نذكركم بأن هاذ الجلسة مباشرة على التلفزة، وراه فتنا الوقت مع الساعة الواحدة كايين أخبار، وما بغيثناش نخرمو المتفرجين يتفرجوا في الأخبار، الله يخليكم نكلو الجلسة ديالنا ونعطيوها الكلمة للسيد الوزير.

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

هاذ الصباح كنت فالمارشي (gros) الدجاج 260 ريال، اللبون 2

مقاطعة السيد الوزير بالحديث راه غير منصوص عليها في النظام الداخلي ديال مجلس المستشارين، لأن الاحترام عندو قواعد ما يمكنش تقاطع واحد أثناء الكلام ديالو بدعوى، راه الخطأ حتى ولو كان لا يبرر بأي شيء "الغاية لا تبرر الوسيلة".

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

شكرا.

تقولو أن اليوم الأسعار رجعات وولات عادية والمراقبة شديدة، واحنا المواطنين عطيناها رقم 5757، وما يمكنش نتكلمو، ما يمكنش نتكلم هاذو فوضويين، لا ما يمكنش.

السيدة رئيسة الجلسة:

الله يخليكم ما تبقاوش تقاطعو السيد الوزير في التعقيب ديالو وأنا كنترأس الجلسة وغنطبقو الوقت.
السيد الوزير، كنتصنتو لكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

أنا ما طالبش منو يتصنت ليا، طالب منو يسكت.

السيدة رئيسة الجلسة:

أرجوكم الله يخليكم.

رفعت الجلسة، وشكرا لمساهمتكم.

إلى ابغيت تجاوب السيد الوزير على السؤال ديال الفريق نتصنتو لك.
الله يخليك السيد الوزير بكل احترام لجميع الأطراف اللي كيشاركو في هاذ الجلسة الله يخليكم ما تبقاوش تقاطعو الوزير، خليوننا نتصنتو للجواب ديال الوزير في حدود..

راه تنديرو التوازن فهاذ المجلس وكعرفو القانون الداخلي ديال المجلس وكطلب منكم من قبيل باش تجاوب، كنتصنتو لكم السيد الوزير، الله يخليكم.

رفعت الجلسة وشكرا على مساهمتكم، في حدود 5 دقائق الله يخليكم.
باش نمشيو ناقشو هاذ الشيء في حدود 5 دقائق، هاذي جلسة كينفروجو فينا المواطنين خاصنا نحترمهم ونطبقوا الوقت، إلى كانت الفوضى في الجلسة من حقي كرئيسة الجلسة باش نرفع الجلسة في حدود 5 دقائق، الله يخليكم.

إلى كنا غنتصنتو للجواب ديال الوزير والوزير كان يجاوب علينا في

دراهم حتى لجوج دراهم ونصف، الماطيشة 2 دراهم حتى ل 3 دراهم، السردين فسلا الجديدة كيبدا من 10 دراهم، فتايريكيت، وسكت فين تتعرف المازوط أنت، تمارة كاين 13 درهم.

السيدة رئيسة الجلسة:

الله يخليك السيد المستشار إلى كانت نقطة نظام في تسيير الجلسة مرحبا.
غنعطيوك الوقت السيد الوزير باش تكلم.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيدة الرئيسة،

أولا، السيد الوزير، تم حرمانه من واحد الحصص معتبرة من الوقت ديالو خاصنا نردو لو الاعتبار.

ثانيا، السيدة الرئيسة أنا كنتوجه لك، لأن هذا الدور ديالك في تسيير الجلسة، راه كاين نظام داخلي كيضبط السير ديال هاذ الجلسة.

ملي كنتكلمو احنا كستشارين عندنا الحق فالكلام، ولكن ملي كيتكلموا السادة الوزراء كيخصنا نحترموا الحق دياهم كذلك فالكلام، وما نشوشوش على الأجوبة دياهم، خاص كل واحد يتحمل المسؤولية ديالو.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الله يخليكم إلى كان في تسيير الجلسة، حيث كتقاطعو السيد الوزير، إلى كان في تسيير الجلسة خذو الوقت في حدود 2 دقائق، وإلى ما كانش ونبقاو نستمر فهاذ الطريقة غنرفعو الجلسة الله يخليكم.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيدة الرئيسة.

حين يتحدث المستشارون تحت هذه القبة يتحدثون بكل احترام وتقدير لأعضاء الحكومة ولزماتهم مع بعضهم البعض، ولكن حين تتناول الحكومة وتقل الاحترام على هاذ المؤسسة الدستورية فالأمر غير مقبول تماما ورد الفعل مشروع.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا النظام الداخلي لمجلس المستشارين هو الحكم، من حق أي مستشار أو أي وزير أنه يعبر على الرأي ديالو، ما متفقينش معه كايبة وسائل ما يمكنش نلجأو لأساليب غير منصوص عليها في النظام الداخلي.

الخارجية والمرافق الإدارية وفروع المؤسسات العمومية بالأقاليم المحدثة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مبادرة حكيمة من صاحب الجلالة نصره الله وأيده، تم إحداث مجموعة من الأقاليم والعائلات منذ سنة 2009، وهو اختيار إستراتيجي يعزز اللامركزية على ضوء الجهوية المتقدمة في إطار وحدة الوطن والتراب.

ورغم الجهود المبذولة للرقى بهذه الأقاليم، إلا أننا نسجل ونلاحظ، السيد الوزير المحترم، تأخرا وتعثرا وغيابا للعديد من المصالح الإدارية الخارجية والمرافق العمومية في مختلف المجالات والقطاعات، وكذا المؤسسات العمومية رغم مرور حوالي عقد على إحداث هذه الأقاليم، مما يكرس معاناة ساكنتها من التنقل إلى المدن المجاورة لقضاء مصالحهم الإدارية والاجتماعية، وأخص بالذكر هنا على سبيل المثال أقاليم الديروش، تنغير، جرسيف، سيدي سليمان، ميدلت وغيرها، بل وجمعة محدثة بأكملها التي هي جمعة درعة-تافيالالت.

وفي نفس السياق نلاحظ، السيد الوزير، أنه في الوقت الذي تتجه فيه بلادنا إلى إقرار ميثاق عدم التركيز، فإن هذه الأقاليم المحدثة لا زالت تنتظر تفعيل اللامركزية.

وعليه نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن ما هي التدابير التي تتخذونها لتسريع توطيد المصالح الخارجية والمرافق الإدارية وفروع المؤسسات العمومية بهذه الأقاليم؟ وما هو المدى الزمني لاستكمال وإنجاز المشاريع ذات الصلة؟

شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر، وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلفا بإصلاح

الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات والسادة المستشارين،

رمضان كريم.

هاذ السؤال من شأنه أن يسلب الضوء على بعض النواقص وبعض الاختلالات التي تتميز بها المسار دياب اللاتمركز الإداري ببلادنا.

تعلمون السيد المستشار أن هذا واحد التوجه إستراتيجي عام لا رجعة

حدود 3 دقائق غنستمرو في الجلسة حتى تنتهي الجلسة، إلا ما كناش غنرفعو الجلسة.

وشكرا، 5 دقائق.

(رفعت الجلسة لمدة 5 دقائق)

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، شكرا على الجهود والتفهم دياب جميع الاخوان.

ونستمر في الجلسة، الله إخليكم السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

شكرا السيدة الرئيسة.

غادي نقول للمواطنين، احنا نتقومو بالواجب ديانا، المشكل اللي كنا تكلمنا عليه قبل هو الوفرة، حتى المواد اللي قليلة في السوق جنبناها من الخارج بما فيه البصلة اليابسة جايا من هولندا باش فعلا يكون العرض.

الآن محاربة الوسطاء هذا مسلسل لا يتبهي أعطينا الأرقام دياب العمل اللي قامت به الحكومة غير في الأسبوع الأول، ما تيعنيش أننا قضينا على المفسدين وقضينا على الناس اللي تيديروا التخزين باش يرتفعوا الأسعار، ولكن قايمين بالواجب ديانا، عيب إلى عيط علينا شي واحد في الرقم 5757 وما قمناش بالواجب ديانا.

المواطنين تيشهدوا، احنا تنشهدو المواطنين، الأسبوع الأول أكثر من 2000 واحد عيطوا، 12% تقريبا فارعة، ولكن كلهم الآخرين على صواب، قنا بالواجب ديانا، إذن طلبنا من المواطنين أنهم يتعاونوا معنا.

فعلا كين مشاكل خاصة في التسويق وفي التخزين، هذا مسلسل احنا مسؤولين كنا واش كين شي واحد منكم اتصل بنا وما قمناش بالواجب، هذا هو اللي طلبو منا، أشنو طلبو ما فهمتش أش تطلبو الآخرين، الوفرة، قلنا الوفرة الموجودة، قولوا لي المادة اللي ما موفراش في السوق إلا إلى كانت مجرا جاية، ومع الأسف ولا من حسن الحظ الجو بارد، إذن مجال بعض المواد ما تيطيوش دغيا، مجال الدلاح كين غير دياب زاكورة مازال ما دخلش دياب أكادير، نهار يدخل دياب أكادير غادي ينقص الثمن، إذن العرض غادي وكيتراد من هنا للفوق.

إذن تتقولو للمواطنين أن الأسعار راه بدأت تنزل، الأسبوع الأول عادي فرمضانات اللي تيعرف السوق، الآن الأسعار راه تنهبط وهذا وعد مع المواطنين، أما اللي غوت ف 2009 كنت على صواب وأنا مستعد هذاك الفيديو نشرها فالعالم، علاش؟ لأن عندها سبب.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته.

آخر سؤال مبرمج في جدول الأعمال، موجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه التدابير المتخذة لتسريع توطيد المصالح

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ التوضيحات الهامة.

وتفاعلا مع جوابكم القيم نؤكد في الفريق الحركي كون هذا السؤال وجهناه للسيد رئيس الحكومة المحترم، نظرا لطبيعته التي تتجاوز قطاعا حكوميا بعينه.

السيد الوزير المحترم،

إقليم الدريوش كما تتعرفو إقليم قروي، إقليم غابوي، إقليم يقع على الواحمة المتوسطية مطل على البحر الأبيض المتوسط، واللي قطاع الصيد البحري فيه فهاذ الإقليم هو قطاع استراتيجي حيوي مهم حساس اللي تيلعب واحد الدور مهم في هاذ الإقليم.

إلا أنه هاذ الإقليم لا زال يفتقر إلى مديرية الفلاحة والصيد البحري للمياه والغابات التنمية القروية، لكن جاء هذا في جوابكم على أنه هنالك مجهودات كتنذر لإحداث هاذ المديرية.

مرة أخرى نشكرك السيد الوزير على هاذ المعطى.

ما نقوله هو أن إقليم دريوش هو حالة استثنائية أخرى، فيما أعتقد على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بالجمال الأمني.

أتم تعرفون السيد الوزير..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار انتهى الوقت، انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، ما كاينش الرد.

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

شكرا لمساهمتم جميعا.

ورفعت الجلسة، وشكرا.

فيه، والآن أصبح كيككتسي واحد الطابع استعجالي، نظرا لأن المسار ديال الجهوية مشى بوثيرة أسرع، وهادي واحد المفارقة في بلادنا، لأن الشعوب الأخرى بدات بالمسلسل ديال اللاتمركز الإداري قبل من إرساء دعائم الجهوية المتقدمة.

احنا الآن عندنا مجالس جهة منتخبة تتوجد البرامج التنموية ديالها على صعيد الجهة ولكن إلى جوارها ليست هناك إدارات للقرب، إدارات لا متمركزة وتميز بصلاحيات والقدرة على اتخاذ القرار.

كاين فعلا، أنا متفق وهاذ القضية لمستها في عدد من الجولات مع الكثير من الفعاليات، كاين ضعف التمثيلية ديال القطاعات الوزارية على مستوى المجال الترابي.

هاذ الوزارة في إطار الاختصاصات ديالها تنتهز كل مناسبة اللي اللجنته اللي كتسهر على دراسة المشاريع ديال التنظيم ديال (les organigrammes) ديال التنظيم الهيكلي للإدارات اللي كتحتم على كافة الإدارات المعنية على تسريع بتغطية التراب الوطني لمصالحها الإدارية اللامركزة، وكاينة جهود الآن جارية في هذا المجال نعطيك مثال بالنسبة دريوش الآن كاين مشروع ديال المديرية إقليمية للفلاحة باش تساهم في التأطير المؤسساتي للفلاحين في إطار القرب، وبالنسبة لجرادة كاين أيضا مديرية إقليمية للشغل والإدماج المهني، ومازال كاينة مشاريع أخرى في الطريق.

واحنا الآن تنشغلو للمسات الأخيرة على ميثاق اللاتركيز الإداري اللي غادي يشكل تحول نوعي في كل هاذ المسار، وغادي يخلق فعلا إدارات لا ممركرة وتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار في إطار التعزيز الجهوية المتقدمة وتقوية المجال الترابي بلادنا.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.